مؤسسة المرأة الجديدة
New Woman Foundation

النساء والعمل
والحقوق الاقتصادية

بين العمل المأجور وغير المأجور

المساهمة الاقتصادية غير المرئية للنساء في مصر

مؤسسة المرأة الجديدة
New Woman Foundation

"بين العمل المأجور وغير المأجور

المساهمة الاقتصادية غير المرئية للنساء في مصر"

مؤسسة المرأة الجديدة

أكتوبر 2025

المرأة الجديدة، مؤسسة نسوية دفاعية تدعم حقوق النساء في مصر، من خلال المساهمة في تطوير السياسات العامة، وتقديم خدمات المساندة. بدأت نشاطها عام 1984 بتشكيل مجموعة غير رسمية، ثم سجلت كمؤسسة منذ 2002. نؤمن بحق النساء غير المشروط في الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، كما نؤمن أن حقوق النساء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حقوقهن الإنجابية والحق في المواطنة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

الباحثة الرئيسية

أميمة عماد

النقاش والمراجعة

مي صالح ونيفين عبيد

متابعة تنسيق الغلاف والتنسيق الداخلي

دينا المغربي

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة - بذات الرخصة، الإصدارة 4.0

https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/deed.en

من النساء للنساء

نتوجه بالشكر لجميع النساء اللاتي شاركن في الاستبيان، فلولاهن ما استطعنا

العمل على هذا الإصدار الذي نأمل أن يجعل جهودكن مرئية

الملخص التنفيذي

تُظهر الورقة أن المشاركة الاقتصادية للنساء في مصر تُمارَس على مستويين متوازيين: عمل مأجور محدود تعيقه فجوات الأجور وضعف فرص التوظيف، وعمل غير مأجور واسع يتمثل في أعباء الرعاية المنزلية التي تتحملها النساء بصورة شبه كاملة. وتشير نتائج الاستبيان الميداني إلى أن النساء المساهمات ماليًا في دخل الأسرة يواصلن القيام بالنصيب الأكبر من الرعاية، ما يعني أن عبء العمل مضاعف عليهن، بينما النساء غير المساهمات ماليًا يقدمن وقتًا أطول في الرعاية غير المدفوعة، وهو ما يعكس استخدام الوقت كبديل عن الدخل داخل الأسرة.

كما تكشف النتائج عن تباين في أنماط توزيع الرعاية بحسب التعليم والدخل؛ ففي الأسر الأقل تعليمًا تميل العائلات إلى المشاركة الجماعية وتحميل الأبناء بعض المسؤوليات، في حين تُلقي الأسر الأعلى تعليمًا، العبء على النساء أنفسهن مع مشاركة شكلية من الأزواج، وهو ما يعكس إعادة إنتاج للتقسيم الجندري رغم تغير السياق. ورغم أن القيمة الاقتصادية للعمل غير المأجور للنساء تُقدَّر بما يقارب 30% من الناتج المحلي وفق دراسة سلوى العنتري (2016)، إلا أن هذا العمل يبقى غير مرئي في الحسابات القومية.

وعلى المستوى التشريعي، ورغم النصوص الدستورية التي تؤكد المساواة، تفتقر القوانين المصرية إلى آليات فعالة لضمان الأجر المتساوي للعمل المتساوي أو لتقليص أعباء الرعاية عبر سياسات عامة مثل إجازات الأبوة والحضانات العامة، إذ يظل التركيز منصبًا على إجازة الأمومة فقط. بالمقارنة، تُظهر بعض التجارب الدولية أن التشريعات يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في إعادة التوزيع.

من هنا تسعى الورقة إلى إبراز الترابط البنيوي بين فجوة الأجور، أعباء الرعاية غير المدفوعة، والثغرات التشريعية، موضحة كيف تتضافر هذه العوامل في تكريس موقع النساء الهش في الاقتصاد والمجتمع، ومؤكدة أن معالجة هذا الوضع تتطلب الاعتراف بالعمل غير المأجور كجزء

من المشاركة الاقتصادية وتبني سياسات لإعادة توزيعه على مستوى الأسرة والدولة والسوق معًا.

ورغم أن الأدبيات المصرية السابقة، مثل أعمال سلوى العنتري حول العمل غير المأجور وتوزيع الوقت، قدمت إسهامًا جوهريًا في تفكيك طبيعة أعباء الرعاية على النساء، فإنها ارتبطت بسياقات اجتماعية واقتصادية مختلفة عمّا يشهده الواقع المصري اليوم من تحولات بنيوية عميقة نتيجة السياسات الاقتصادية التقشفية، التضخم، صعود نسب الأسر المعيلة للنساء، وتغير حجم الأسرة وأنماطها. ومن ثمّ، فإن إعادة دراسة مسألة العمل الرعائي في ضوء هذه المستجدات لا تمثل مجرد تكرار للأدبيات السابقة، بل تُعد عملية تحقق وتحديث لنتائجها، بما يسمح برصد الاستمرارية أو التحول في أعباء الرعاية، ويزوّد النقاشات النظرية والنسوية بأدلة حديثة تستجيب لاحتياجات الواقع الراهن. وتكمن أهمية ذلك أيضًا في تزويد صانعي السياسات ببيانات محدثة وقراءات نقدية ضرورية لتصميم تشريعات وسياسات تراعي العدالة الجندرية والاجتماعية، مع التأكيد على الحاجة إلى تطوير وتحديث مسوح استخدام الوقت بصورة دورية، لما توفره من مؤشرات دقيقة عن توزيع العمل غير المأجور وأثره الاقتصادي والاجتماعي.

مقدمة

تُشكّل المشاركة الاقتصادية للنساء في مصر ساحةً معقدة تتقاطع فيها فجوات سوق العمل مع أعباء الرعاية غير المدفوعة. فعلى الرغم من ارتفاع معدلات التحصيل التعليمي بين النساء، ما تزال مشاركتهن في قوة العمل محدودة لا تتجاوز 15%، بينما يواجهن فجوة واضحة في الأجور، وتظل معدلات البطالة بينهن الأعلى مقارنة بالرجال. وفي المقابل، تتحمل النساء النصيب الأكبر من أعمال الرعاية المنزلية اليومية، سواء في رعاية الأطفال أو كبار السن أو إدارة شؤون الأسرة، وهو عمل حاسم لاستدامة الاقتصاد والمجتمع لكنه يظل غير مرئي في الحسابات القومية والسياسات العامة.

إن تجاهل هذا البعد يجعل أي تحليل للمشاركة الاقتصادية منقوصًا، إذ تختزل المساهمة النسائية في العمل المأجور فقط، بينما الواقع أنها مزدوجة: مأجورة في السوق وغير مأجورة في المنزل.

انطلاقًا من هذا الإطار، تسعى الورقة إلى تقديم قراءة نسوية نقدية للمشاركة الاقتصادية للنساء من خلال ثلاثة محاور مترابطة: **أولًا**، تحليل فجوة الأجور وفرص التوظيف كمؤشر مباشر على عدم المساواة الاقتصادية؛ **ثانيًا**، عرض نتائج استبيان ميداني حول مساهمة النساء في دخل الأسرة وأعباء الرعاية؛ **وثالثًا**، مناقشة الإطار التشريعي المصري في ضوء هذه النتائج، ومقارنته بتجارب دولية لإبراز حدود السياسات الوطنية وإمكانيات الإصلاح.

المنهجية

اعتمدت الورقة على منهج مختلط يجمع بين البيانات الميدانية والتحليل النظري والمقارن:

1. **استبيان إلكتروني:** جُمعت بيانات من عينة من النساء العاملات في قطاعات متنوعة. ركّز الاستبيان على:
    - مساهمة النساء في دخل الأسرة.
    - توزيع أعباء الرعاية المنزلية.
    - العلاقة بين مستوى الدخل/التعليم وأنماط المشاركة في الرعاية.

وقد تم تنفيذ الاستبيان في الفترة بين 10 حتى 20 أغسطس 2025 باستخدام استمارات إلكترونية، وشمل 178 سيدة موزعات على أقاليم جغرافية مختلفة.

شمل الاستبيان أسئلة مغلقة لقياس المؤشرات الكمية، وأخرى مفتوحة لإتاحة المجال أمام المشاركات للتعبير عن خبراتهن، بما يوازن بين الدقة الإحصائية وإبراز الأصوات النسائية في التحليل.

2. **المصادر الثانوية:** تحليل تقارير المنظمات الدولية (ILO، البنك الدولي، UN Women)، البيانات الرسمية (CAPMAS, ELMPS)، والأدبيات الأكاديمية النسوية (سلوى العنتري، سيلفيا فيدريتشي، .....)

3. **المقارنة القانونية:** مراجعة التشريعات المصرية المتعلقة بالعمل والأحوال الشخصية، ومقارنتها بتجارب دول أخرى لتوضيح إمكانيات السياسات البديلة.

يتيح هذا النهج الربط بين الواقع الميداني والخطاب الاقتصادي الرسمي والتحليل النظري النقدي، بما يوضح أن المشاركة الاقتصادية للنساء لا يمكن اختزالها في سوق العمل وحده، بل تشمل العمل المأجور وغير المأجور معًا.

• أولًا: الهشاشة الاقتصادية للنساء في مصر

رغم مرور عقود على التقدم في حقوق النساء، لا تزال فجوة الأجور بين الجنسين عقبة رئيسية أمام تحقيق المساواة الاقتصادية في مصر. حيث تحصل النساء على أجور أقل مقابل نفس الجهد المبذول، وغالبًا ما يُتوقع منهن تحمل العبء الكامل للعمل المنزلي و الرعائي، بما يشمل رعاية الأطفال وكبار السن وإدارة الحياة اليومية للأسرة. هذه التحديات تجعل استقلالهن المالي محدودًا، وتضاعف الضغوط الاقتصادية والاجتماعية عليهن.

تحتل مصر المرتبة 139 في مؤشر المساواة بين الجنسين لعام 2025، محققة نتيجة 62.5% ويكشف التحليل التفصيلي للأبعاد المختلفة أن التمكين الاقتصادي والسياسي للنساء لا يزال محدودًا: في المشاركة الاقتصادية والفرص لم يطرأ تغيير كبير على النتيجة العامة نتيجة توازن بين تراجعات سلبية في تمثيل النساء في المواقع الاقتصادية القيادية (-1.4 نقطة) ومساواة الدخل (-2.5 نقطة)، مقابل تحسينات طفيفة في معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة (+3.3 نقطة) والمساواة في الوظائف المهنية والتقنية (+0.5 نقطة) أما على صعيد التحصيل التعليمي،

فقد تحسنت المساواة في القراءة والكتابة، لكن ذلك يعود جزئيًا إلى ارتفاع معدلات الأمية بين الرجال بشكل غير متناسب، وبالمثل تراجع متوسط العمر الصحي المتوقع للرجال بدرجة أكبر من النساء، مما زاد من المساواة في هذا البُعد، أما في المستوى الوزاري، فقد تراجعت نسبة تمثيل النساء من 18.8% إلى 13.3%، ما أدى إلى خفض مؤشر التمكين السياسي من 17.6% إلى 15.7%[1]

كما تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن معدل مشاركة النساء في القوى العاملة لا يتجاوز 15.2% مقابل 69% للرجال، فيما بلغ معدل البطالة بين النساء 16% مقابل 5.6% للرجال[2]. أما الفجوة في الأجور، فتصل إلى نحو 20% في المتوسط، وتزداد إلى 50% في القطاع الخاص ضمن أدنى مستويات الدخل،[3] ما يعكس أن النساء غالبًا ما يحصلن على دخل أقل مقابل بذل جهد أكبر، بما يعزز هشاشة استقلالهن الاقتصادي ويضاعف العبء المزدوج عليهن بين العمل المأجور والعمل الرعائي المنزلي.

وبشكل عام، تتواجد النساء بكثافة في القطاعات منخفضة الأجور التي تتشابه في طبيعتها مع أدوار الرعاية غير المدفوعة، مثل التعليم والتمريض والضيافة ورعاية الأطفال والمسنين والخدمات المنزلية. فالتنميط الاجتماعي للأعمال المنزلية والرعائية، مع غياب الاعتراف الاقتصادي بها، يمتد تأثيره مباشرة إلى النساء العاملات في قطاعات الرعاية المدفوعة، فالعمل في هذه المهن غالبًا ما يُنظر إليه كامتداد طبيعي للعمل المنزلي غير المأجور، ويُفترض أنه "مهارة نسائية طبيعية" لا تستحق أجرًا عادلًا أو حماية قانونية، رغم كونه أساسيًا، يُستخدم لتحقيق فائض القيمة[4]

[1] Global Gender Gap Report 2025 https://www.weforum.org/publications/global-gender-gap-report-2025/

[2] بحث القوى العاملة الربع سنوى (تقرير تحليلى) الاصدار: يونيو 2025
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5106&Year=23487

[3] International Labour Organization (ILO), Global Wage Report 2024/25: Pay equity and the gender gap, Geneva: ILO, 2025.https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-11/GWR-2024_Layout_E_RGB_Web.pdf

[4] يرى ماركس أن أساس فهم الرأسمالية يكمن في التمييز بين العمل وقوة العمل؛ فالعامل لا يبيع عمله المباشر بل يبيع قوة عمله، أي قدرته على الإنتاج، مقابل أجر لا يعكس القيمة الفعلية التي يضيفها للعملية الإنتاجية. ما يحصل عليه الرأسمالي من العامل هو عمل منتج للقيمة يفوق كثيرًا الأجر المدفوع، ويُترجَم هذا الفارق في شكل فائض قيمة يمثل جوهر الربح الرأسمالي. ووفقًا لهذه الرؤية، فإن فائض القيمة هو نتاج عمل فائض غير مدفوع الأجر، وهو الذي يشكّل الأساس المادي لتراكم رأس المال. بهذا المعنى، تكشف نظرية فائض القيمة "سرّ" الأرباح الرأسمالية، إذ أنها لا تنشأ من التبادل العادل للقيم بل من استغلال قوة العمل وتحويلها إلى سلعة خاضعة لقوانين السوق.
https://rjhssonline.com/HTML_Papers/Research%20Journal%20of%20Humanities%20and%20Social%20Sciences__PID__2012-3-2-28.html

عبر تقليل أجور العاملين أو اعتبار هذه الأعمال "مساعدة" أو "رعاية" لا تستحق أجرًا يتناسب مع قيمتها الحقيقية. حيث يساهم هذا العمل في إعادة إنتاج القوى العاملة، وهو ضروري لاستمرار النظام الاقتصادي، لكنه عادة ما يكون دون تعويض عادل, مما يكرس التفاوت الطبقي والجندري[5] وهو ما يعزز استغلال النساء اقتصاديًا ويجعلهن أكثر هشاشة أمام تقلبات سوق العمل. كما يوضح مفهوم "Housewifization" [6] أو ما يمكن أن نطلق عليه تأنيث أعمال الرعاية، فإن هذا التنميط يسمح للرأسمال بالاعتماد على خدمات رعاية مدفوعة بأجور منخفضة, مستندة إلى نفس منطق العمل غير المأجور وهو ما لا يمكن اعتباره مجرد تمييز اجتماعي، بل استراتيجية اقتصادية منظّمة، تُضعف قدرة النساء على المطالبة بحقوقهن وتكرّس هشاشة عقود العمل وساعات العمل الطويلة دون ضمان اجتماعي. وهكذا، يصبح قطاع الرعاية المدفوع امتدادًا للعمل المنزلي غير المأجور، منخفض القيمة، ومعرّضًا للاستغلال، ما يعكس العلاقة المباشرة بين التنميط الاجتماعي للعمل المنزلي وعدم الاعتراف به، وبين استمرار استغلال النساء في الاقتصاد الرعائي.

وفي هذا السياق، تبدو سياسات الحد الأدنى للأجور خطوة مهمة لكنها غير كافية بالنسبة للنساء؛ فبرغم أن القانون المصري نصّ على تطبيق الحد الأدنى, إلا أن قيمته الفعلية ما تزال أقل بكثير من تكاليف المعيشة، كما أن التطبيق في القطاع الخاص يظل جزئيًا ومليئًا بالثغرات. بالنسبة للعاملات، يعني هذا أن الحد الأدنى لا يوفّر حماية حقيقية من الفقر، بل يترك كثيرًا منهن مضطرات لتعويض الفجوة من خلال عمل إضافي غير مدفوع داخل الأسرة. وهكذا، بدلًا من أن يشكل الحد الأدنى آلية لتحقيق العدالة الاجتماعية، يتحول في الواقع إلى حد بقاء لا يغيّر من البنية الجندرية لسوق العمل

[5] Porter, S. (2019). Why Nurses Should Be Marxists. *Nursing Philosophy*, 20(4), e12269 https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/nup.12269

[6] Housewization, Maria Mies https://backoffice.biblio.ugent.be/download/01JKDZH5FAE74B682V1XFE4E3E/01JKDZN1YEY1HPD0CYJ7RTQ2MQ

التي تُبقي النساء في أدنى السلم الوظيفي. وهو ما سبق وأن أوضحناه في إصدارنا السابق بعنوان الحد الأدنى للأجور والعدالة الاجتماعية.[7]

ورغم أن الدستور المصري وقانون العمل الجديد ينصان صراحةً على مبدأ "الأجر المتساوي للعمل المتساوي"، إلا أن غياب آليات التنفيذ والرقابة يجعل هذا النص أقرب إلى إعلان نوايا لا أكثر، إذ لم تُلزم التشريعات أصحاب العمل بآليات شفافية في الأجور أو بنشر بيانات عن الفجوة الجندرية كما هو معمول به في بعض الدول كما تجاهل القانون أن الرعاية مسؤولية مشتركة بين الجنسين.

بهذا الشكل، تتحول "إجازة الأمومة" والحضانة إلى امتيازات مرتبطة بالمرأة كأم، بدل أن تكون سياسات عامة لإعادة توزيع الرعاية على الرجال والنساء معًا. هذا التوجه لا يخفف العبء، بل يرسّخ الصورة التقليدية التي تجعل من عمل الرعاية شأنًا نسائيا صرفًا، ويعزز تصور أصحاب العمل بأن توظيف النساء يرتبط بتكاليف إضافية مقارنة بالرجال، ما يضعف فرص توظيفهن ويعمق فجوة الأجور.

هناك ارتباط وثيق بين تلك الهشاشة في الأوضاع الاقتصادية للنساء واللجوء إلى الديون الاستهلاكية الصغيرة أو غير الرسمية كآلية للبقاء. فبحسب تقرير بنك التنمية الإفريقي حول تعزيز الشمول المالي للنساء في مصر،[8] ما تزال النساء في مصر يواجهن فجوة واضحة في الحصول على الخدمات المالية الرسمية، إذ يعتمدن بدرجة أكبر على الاقتراض غير الرسمي لتغطية نفقات الأسرة اليومية أو الاستثمار المحدود في أنشطة صغيرة. هذه الصورة تتعزز ما كشفته دراسة جامعة أسوان حول "متطلبات الحماية الاجتماعية لأسر الغارمات" (2020)[9]، والتي أوضحت أن غالبية النساء

[7] https://www.facebook.com/newwomanfoundation/posts/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%86%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%AC

[8] Background Paper on Gender Responsive Financial Inclusion in Africa" (2018 https://africa.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Africa/Attachments/Publications/2018/03/Background%20Paper%20on%20Gender%20Responsive%20Financial%20Inclusion%20in%20Africacompressed.pdf?utm

[9] https://jfss.journals.ekb.eg/article_115818.html

اللاتي تورطن في قضايا ديون كنّ يقترضن في الأساس لتغطية احتياجات أساسية مثل الغذاء، السكن، ومصاريف التعليم والصحة لأبنائهن، وهو ما أدى إلى تعرضهن -وأسرهن- لضغوط اقتصادية ونفسية مضاعفة. ويؤكد هذا الاتجاه ما توصلت إليه دراسة معهد بحوث الاقتصاد الزراعي [10] التي أظهرت اعتماد النساء في الريف المصري على القروض الصغيرة لتأمين الأساسيات المنزلية. وفي هذا السياق، تبرز خطورة اتساع ظاهرة "الغارمات"؛ فوفقًا لبعض التقديرات يصل عددهن في مصر بحوالي 30 ألف غارمة[11]، معظمهن لجأن إلى الاستدانة من أجل تلبية احتياجات أسرية أساسية. بذلك يظهر أن اقتراض النساء لا يرتبط دائمًا بالسعي وراء نشاط اقتصادي مُدرّ للدخل، بل كثيرًا ما يشكل استراتيجية بقاء اجتماعي تُمارَس في ظل غياب شبكات أمان اجتماعي كافية، مما يفتح الباب أمام مخاطر الغُرم والسجن. وبلغت نسبة المتزوجات من إجمالى أعداد الغارمات 25%، بينما تبلغ نسبة المطلقات 50% ونسبة الأرامل 25%.[12]

وتعكس ظاهرة الغارمات شكلًا من أشكال "تأنيث الفقر" حيث تتحمل النساء وحدهن تبعات أزمة إعادة الإنتاج الاجتماعي: إعالة الأسرة، سد فجوة الرعاية، وتحمل عبء الديون، في ظل غياب سياسات عامة تُوفّر الحماية الاجتماعية والمالية الكافية.

[10] دور التمويل متناهي الصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، سلوى عامر المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثامن والعشرون – العدد الثاني – يونيو(ب) ٢٠١٨
https://meae.journals.ekb.eg/article_112018_22c2c122b1e5c1a1687619cc2517a399.pdf

[11] https://www.youm7.com/story/2021/3/23/%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1/52535

[12] الغارمات مفهوم الغرم ...المؤشرات..التوصيات
https://draya-eg.org/2024/07/20/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D9%85%D8%A7%D8%AA/

فالفجوة الاقتصادية بين النساء والرجال في مصر ليست مجرد انعكاس لاختلالات سوق العمل، بل هي نتاج تضافر فجوة الأجور، أعباء الرعاية غير المدفوعة، والثغرات التشريعية، بما يرسّخ موقع النساء الهش في الاقتصاد والمجتمع. معالجة هذا الوضع تتطلب الاعتراف بالعمل غير المأجور كجزء من المشاركة الاقتصادية، وابتكار سياسات لإعادة توزيع الرعاية بين الدولة والسوق والأسرة، بما يحقق عدالة اجتماعية وجندرية فعلية.

من هذا المنطلق، صُمم الاستبيان الميداني التالي لفهم كيفية انعكاس هذه التحديات على مساهمة النساء الاقتصادية داخل الأسرة وعدد ساعات العمل الرعائي التي يتحملنها، بما يوفر رؤية أكثر وضوحًا للعبء المزدوج الذي تواجهه النساء على أرض الواقع.

• ثانيًا: نتائج الاستبيان

شارك في الاستبيان 178 سيدة تمثل تنوعًا واسعًا[13] في الفئات العمرية من 25 عامًا وحتى أكثر من 55 عامًا، وقد مثلت المشاركات قطاعات اقتصادية مختلفة تشمل القطاع العام، والقطاع الخاص، وقطاع الأعمال العام، والأعمال الحرة، مما يعكس تباين الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء وتأثير ذلك على دورهن داخل الأسرة وساعات العمل الرعائي. كما شمل الاستبيان مستويات دخل متنوعة وفقًا للحد الأدنى للأجور، ما أتاح تحليل العلاقة بين الموارد المالية المتاحة وتحمل النساء للأعمال الرعائية غير مدفوعة الأجر.من الناحية الاجتماعية، تم تمثيل حالات مختلفة من نساء عازبات ومتزوجات وأرامل ومطلقات، لتسليط الضوء على كيف تؤثر الحالة الاجتماعية على توزيع المسؤوليات المنزلية والرعائية، بما في ذلك أعباء الرعاية للأطفال وكبار السن. كما تم مراعاة التوزيع الجغرافي، حيث شملت المشاركات أقاليم القاهرة الكبرى، والصعيد، والدلتا والإسكندرية،

[13] التوزيع التفصيلي للعينة متاح في الملاحق

ومدن قناة السويس كما سمحت العينة بوجود تنوعًا في المستوى التعليمي، حيث تراوحت بين حاصلات على تعليم أساسي وصولًا إلى تعليم فوق جامعي كما شملت العينة مستويات دخل مختلفة وفقًا للحد الأدنى للأجور، مما أتاح دراسة العلاقة بين الموارد المالية المتاحة للنساء وقدرتهن على المساهمة الاقتصادية والمشاركة في الأعمال الرعائية غير مدفوعة الأجر.

يوضح هذا التوزيع أن المستوى التعليمي والدخل يشكلان عوامل رئيسية تحدد توزيع أعباء العمل المنزلي والرعائي للنساء.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العينة غير مسحية وغير عشوائية، بل استندت إلى استجابات متاحة للباحثة عبر شبكات اجتماعية ومؤسسية، ما يجعل نتائجها غير قابلة للتعميم إحصائيًا على المجتمع المصري كله، لكنها تكتسب أهميتها من كونها تقدم مؤشرات نوعية على واقع النساء وتوزيع أعباء الرعاية وفق التعليم والدخل والحالة الاجتماعية، وهو ما يُغني الأدبيات ويعزز فهم العلاقة بين البنية الاجتماعية والاقتصادية والعمل الرعائي في مصر.

- **ملاحظات حول الاستبيان ومعايير الإحصاء والعد**

تمثيل محدود للعينة: الاستبيان اعتمد على عينة من النساء العاملات/المشاركات، لكنه لا يُعطي صورة شاملة عن كافة الطبقات الاجتماعية أو المناطق الجغرافية، خصوصًا في ظل التباينات الكبيرة بين الريف والحضر، أو بين العاملات في القطاع الرسمي وغير الرسمي. كما أن كونه إلكترونيًا جعل العينة منحازة نسبيًا نحو الفئات الأكثر تعليمًا أو امتلاكًا لأدوات الاتصال الرقمي، وهو ما يفسر الانخفاض الملحوظ في نسبة المشاركات من ذوات التعليم الأساسي، التي لم تتجاوز 1.2% فقط من مجموع المشاركات.

التحيز الطبقي: أغلب المشاركات من خلفيات اجتماعية محددة، مما قد يؤدي إلى تضخيم بعض الاتجاهات (مثل تحميل الأسرة ككل أعباء الرعاية) وإضعاف إبراز تجارب النساء في الشرائح الأكثر فقرًا أو تهميشًا.

قابلية المقارنة: غياب أسئلة متعلقة بدخل الأسرة مثلا ككل، يحدّ من إمكانية المقارنة مع بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أو مع دراسات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. كما أن غياب بيانات تفصيلية عن دخول الرجال ونسبة مساهمتهم داخل الأسر، جعل من غير الممكن إجراء مقارنة دقيقة حول توزيع الأعباء الاقتصادية بين الجنسين، وهو ما يحدّ من قدرة التحليل على إبراز الفوارق البنيوية بوضوح.

البعد الزمني: لا يقدم الاستبيان منظورًا ديناميكيًا عن كيفية تغير الأوضاع بمرور الوقت (قبل الزواج/بعده، قبل الإنجاب/بعده)، ما يُفقدنا القدرة على قراءة التحولات. كما أن طول مدة الزواج نفسه يرافقه تغيرات جوهرية قد تعيد تشكيل أنماط المشاركة والمساهمة داخل الأسرة، سواء بسبب التحولات المهنية (مثل تغيير الوظائف أو فقدان العمل) أو بفعل عوامل صحية (إصابة أحد أفراد الأسرة بمرض مزمن) أو حتى مع انتقال الأبناء لمراحل عمرية مختلفة. كل هذه العوامل كان من شأنها أن تكشف عن ديناميكيات متغيرة بمرور الزمن، لكنها لم تنعكس في هيكل الاستبيان الحالي

إشكالية الصياغة ووعي المشاركات: بعض الأسئلة ذات طبيعة عامة أو مغلقة (نعم/لا) قد لا تعكس التعقيد الكامن وراء تجارب النساء، خصوصًا ما يتعلق برؤية القوانين أو توزيع الأعباء داخل الأسرة. كما كشفت الإجابات عن محدودية وعي كثير من النساء بحجم مساهمتهن الاقتصادية الفعلية داخل الأسرة، إذ غالبًا ما جرى التعامل مع بنود أساسية مثل العلاج أو المواصلات أو الفوط الصحية بوصفها "نفقات شخصية" لا تُسجَّل كجزء من مساهمتهن في ميزانية الأسرة، الأمر الذي صعّب إنتاج مؤشرات كمية دقيقة حول حجم مساهمتهن الفعلي.

ويظهر هذا التناقض بوضوح في بعض الإجابات؛ فهناك من أشارت في السؤال المغلق إلى أنها "لا تساهم" في دخل الأسرة، لكنها في الإجابات التفصيلية أوضحت أنها تتحمل نفقات كبرى، مثل الإيجار أو مصاريف مدارس الأبناء، ما يعكس فجوة معرفية ولغوية بين إدراك النساء لمساهمتهن وبين واقع إنفاقهن الفعلي.

غياب أسئلة حول التكنولوجيا المنزلية: لم يتضمن الاستبيان أي أسئلة حول الأجهزة المنزلية الحديثة أو التكنولوجيا الرقمية المرتبطة بتقليل أعباء الرعاية (مثل الغسالات الأوتوماتيك أو تطبيقات التوصيل) رغم أن هذه الأدوات قد تُحدث فارقًا ملموسًا في حجم الوقت والجهد المبذول في الأعمال الرعائية والمنزلية. يرجع ذلك إلى أن الهدف الأساسي للاستبيان كان التركيز على الأدوار التقليدية للرعاية المنزلية كما تُمارسها النساء يوميًا، بغض النظر عن درجة تدخل التكنولوجيا. كما أن إدراج هذا البُعد كان سيتطلب تصميم أسئلة أكثر تفصيلًا مرتبطة بقدرة النساء الشرائية، وتوافر البنية التحتية، والفروق بين الريف والحضر، وهو ما كان يتجاوز نطاق الاستبيان الحالي.

تلك الملاحظات حول الاستبيان تحدد مجاله وحدود التعميم الممكنة منه. فطبيعته الإلكترونية، وانحياز العينة نحو فئات بعينها، إضافة إلى محدودية الوعي بمفهوم المساهمة الاقتصادية داخل الأسرة، كلها عوامل تجعل نتائجه معبّرة بالأساس عن تجارب قطاع محدد من النساء.

كما أن اعتماد الاستمارة على الصيغة الإلكترونية فرض أن تكون قصيرة ومباشرة لتشجيع أكبر عدد ممكن على المشاركة، وهو ما لم يسمح بتناول محاور إضافية أكثر تعقيدًا مثل أثر التكنولوجيا المنزلية أو ديناميكيات التغير عبر الزمن. لكن في المقابل، يكتسب الاستبيان قيمة إضافية حين نلاحظ أن نتائجه تشابهت إلى حد التطابق، في بعض الأحيان، مع ما وثقته دراسات سابقة مرّ عليها قرابة عقد من الزمن مثل دراسة سلوى العنتري حول العمل غير المرئي للنساء. وهو ما يكشف أن أوضاع النساء، لا سيما في ما يتعلق بتوزيع الأعباء الرعائية والاقتصادية، لم تشهد تغيرًا ملموسًا رغم التحولات الاقتصادية والسياسية خلال السنوات الماضية، مما يعزز من دلالة النتائج ويؤكد استمرار الطابع البنيوي لهذه الإشكاليات.

بعض معايير الإحصاء والعد:

- نسبت جميع المؤشرات مثل الدخل، التعليم، إلخ، عدد ساعات المساهمة إلى النساء فقط وليس الأسرة ككل.
- عند تحويل عدد ساعات العمل المنزلي قمنا بتقسيم العينة إلى عدة فئات ثم قمنا بتحويلها لساعات خلال الأسبوع ثم قمنا بتحويلها لأيام عمل حيث اعتبر يوم العمل مكون من ثمان ساعات مثال عددي: الفئة (من 3 ساعات حتى 6 ساعات)
- قمنا باعتبار أن المساهمة اليومية هي 3 ساعات ومن ثم يصبح الاجمالي أسبوعيا 21 ساعة أي ما يوازي 2.65 يوم عمل.
- تم استبعاد عدد من الاستمارات الغير مستوفية للبيانات الأساسية للاستبيان

1) المساهمة المالية للنساء في الأسرة

كشفت النتائج توزيع المساهمة المالية للنساء داخل الأسرة بين المشاركات في الاستبيان. إذ تبين أن حوالي 53% من النساء يقدمن دخل الأسرة بالكامل، مما يعكس أن أكثر من نصف العينة تتحمل مسؤولية مالية كبيرة من بينهن 44.6% يتحملن المسؤولية كاملة لتلبية احتياجات الأسرة. بينما يساهم نحو 24% بنصف الدخل، أي أن ربع النساء تقريبًا يقدمن دعمًا ماليًا كبيرًا لكنه ليس كاملًا.
ومن جهة أخرى، تمثل المساهمات الأقل بنسبة صغيرة، إذ يساهم 4% بالثلث و 16% بالربع، وهو ما يشير إلى تفاوت ملحوظ بين النساء في قدرتهن على تقديم الموارد المالية للأسرة. وأخيرًا، فقط 3% من النساء لا يساهمن ماليًا، مما يدل على أن الغالبية العظمى تقدم مساهمة ملموسة في دخل الأسرة مما لا يمكن معه اعتبار مساهمة النساء في الأسرة مجرد دخلا تكميليًا.

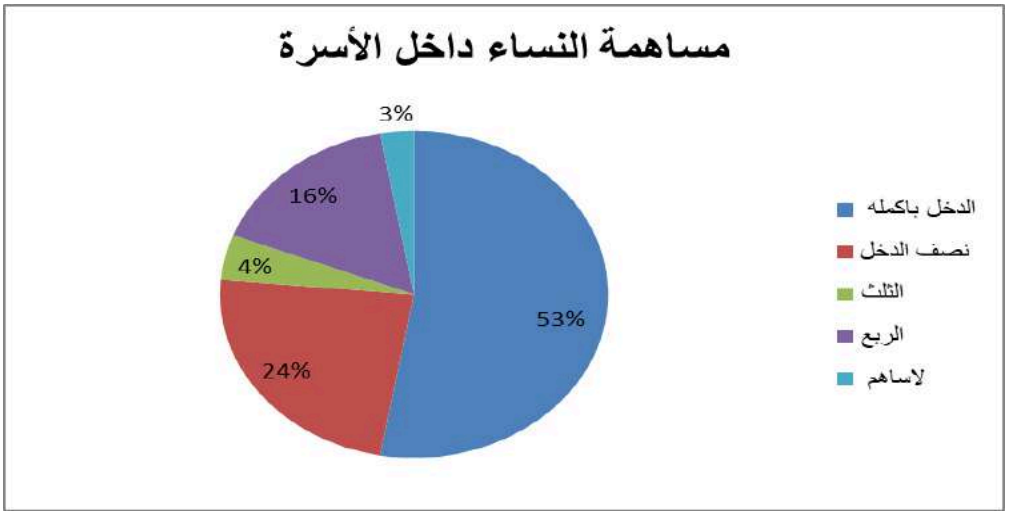

يعكس هذا التوزيع تحمّل النساء لعبء مالي كبير داخل الأسرة، حتى مع اختلاف الموارد المتاحة لهن. ويشير التفاوت في المساهمة إلى الضغوط الاقتصادية المختلفة، ويبرز الاعتماد على دخل المرأة كأداة أساسية لضمان استقرار الأسرة، مؤكدًا على أهمية السياسات الاقتصادية الداعمة للنساء ماليًا لتخفيف هذا العبء[14] وتتأثر المساهمة المالية للنساء في الأسرة بعدة عوامل يبقى أهمها الحالة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي وهو ما توضحه السطور التالية كما يلي:

1) المساهمة المالية للنساء وفقًا للحالة الاجتماعية

تكشف البيانات المستخلصة من الاستبيان عن العلاقة الوثيقة بين الحالة الاجتماعية للنساء ومساهمتهن الاقتصادية داخل الأسرة. تظهر النتائج أن المطلقات (88.8%) والأرامل (75%) يقدمن دخلهن بالكامل للأسرة، مما يعني أنهن يتحملن وحدهن مسؤولية إعالة الأسرة ماديًا. في هذه الحالات، يتضاعف العبء عليهن، حيث يواصلن أيضًا القيام بالأعمال الرعائية اليومية مثل رعاية الأطفال وكبار السن، بالإضافة إلى الأعمال المنزلية. هذه النتيجة لا تُظهر فقط غياب الرجل كمعيل، بل تُبرز غياب الدولة أيضًا كشبكة حماية، وهو ما يجعل النساء خط الدفاع الأول والأخير عن بقاء الأسرة.

[14] Folbre, Nancy. *The Invisible Heart: Economics and Family Values.* New York: New Press, 2001. https://www.academia.edu/27586300/The_Invisible_Heart_Economics_and_Family_Values

في حالة الزواج، تبدو الصورة أكثر تعقيدًا. نحو نصف المتزوجات (45.5%) يقدمن دخلًا كاملًا للأسرة، وثلثهن (30.8%) بنصف الدخل، بينما نسبة أصغر (18.6%) يساهمن بربع الدخل مما يشير إلى أن وجود الزوج لا يعني بالضرورة أن دخل المرأة "تكميلي"، بل كثيرًا ما يصبح هو العمود الفقري للميزانية الأسرية.

أما العازبات، فالوضع مختلف: نسبة المساهمة الكاملة لا تتجاوز 12%، مقابل 30% لا يساهمن ماليًا. هذا يعكس اعتمادهن على دخل الأسرة الممتدة (الأب أو الأخوة) ويكشف عن استمرار النموذج الأبوي الذي يُرجئ استقلال النساء الاقتصادي إلى ما بعد الزواج أو التحول لحالة اجتماعية أخرى (طلاق/ترمل)

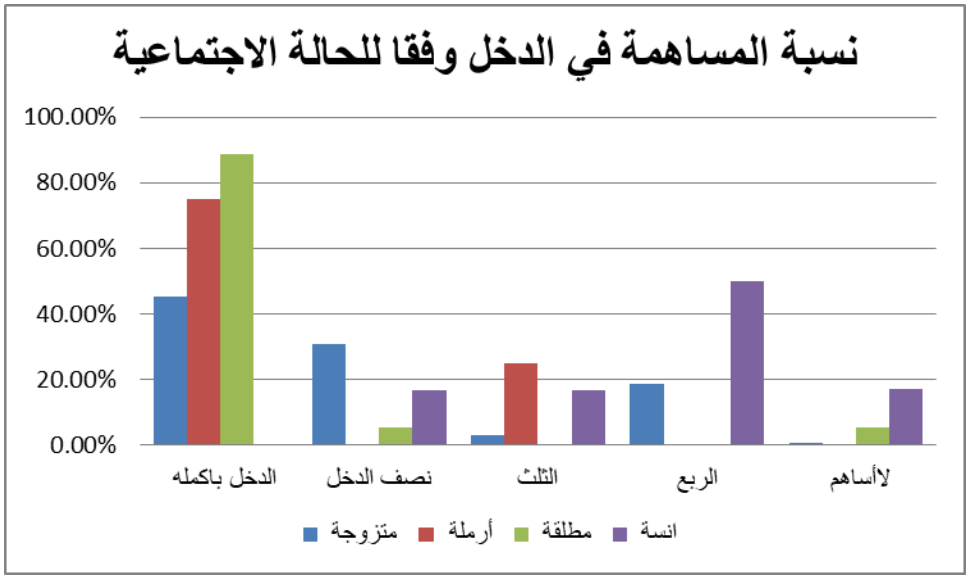

ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء التي تُظهر أن الأسر التي ترأسها نساء بلغت نسبتها حوالي 17%[15]، وغالبية هذه الأسر تقع في أدنى شرائح الدخل.

[15] المسح الصحي للأسرة المصرية 2021
https://www.capmas.gov.eg/pdf/new_Pdf/2022112910727_health.pdf?utm

تعكس النتائج أزمة أعمق في البنية الاجتماعية والاقتصادية. فتقويض السياسات النيوليبرالية لخدمات الرعاية والدعم الاجتماعي، يجعل النساء ـخاصة الأرامل والمطلقات ـ يتحملن بمفردهن تكاليف إعادة الإنتاج الاجتماعي. حيث تؤكد أن التحولات في الحالة الاجتماعية ـ كطلاق أو ترمل ـ لا ترافقها سياسات حماية تُعيد توزيع العبء، بل تدفع النساء فجأة إلى تحمل عبء مزدوج: تدبير الدخل المنزلي، ومواصلة الرعاية اليومية. النتيجة أنهم يُصبحن "المعيل الأوحد" في ظل غياب الرجل والدولة معًا.

فالنظام الاقتصادي يفترض الرجل "معيلًا طبيعيًا"، بينما الواقع يكشف أن النساء يقمن بهذا الدور على نطاق واسع لكن في ظروف أكثر هشاشة واستنزافًا.

وفقًا لكارين أوفن[16]، فرض هذا النموذج تقسيمًا صارمًا للعمل بين الجنسين، إذ يُنظر إلى الرجل باعتباره المنتج الأساسي، والمرأة المستهلكة المعتمدة على دخله، مما أدى إلى تهميش الدور الاقتصادي للمرأة. وعلى الرغم من ظهور هذا النموذج في القرن التاسع عشر إلا أنه لا يزال مؤثرًا في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، يهمش مساهمات المرأة الاقتصادية كما يقلل الاعتراف بعملها المنزلي وغير المدفوع. فيتحملن عبئًا ماليًا ملموسًا داخل الأسرة، سواء بتقديم دخل كامل أو جزئي، وهو ما يبرز الحاجة إلى سياسات تدعم النساء ماليًا وتعيد توزيع الأدوار الاقتصادية بشكل أكثر عدالة بين الجنسين.

لكن اللافت أن غياب الرجل لا يقابله تدخل مؤسسي يعوض هذا الفراغ، بل تتحول النساء إلى معيلات وحيدات بلا دعم فعلي. وفي مصر، يظهر هذا بوضوح في المعاشات الضئيلة للأرامل التي بالكاد تغطي الاحتياجات الأساسية،يتجلى ذلك بوضوح في برنامج تكافل وكرامة الذي صُمم ليكون شبكة أمان للفئات الأشد فقرًا، لكنه مشروط ويغطي نسبًا محدودة من الأسر المحتاجة.

[16] The Male Breadwinner Model
How a 19th Century Theory Limits Women's Economic Opportunities
https://exhibitions.globalfundforwomen.org/economica/property-and-wealth/male-breadwinner-model?utm_source=chatgpt.com

ووفقًا لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء لم تتجاوز تغطية البرنامج عام 2025 17,014.213فرد، ما يعني أن الغالبية تُترك خارج هذه الحماية.[17]

هذه الثغرات تجعل النساء المعيلات يواجهن عبء الإعالة المادية والرعائية في آن واحد، بلا مساندة كافية من الدولة.

فغياب الزوج لا يقابله اعتراف الدولة بالمرأة كمعيل طبيعي للأسرة، فتنسحب الدولة من توفير الخدمات العامة (حضانة، رعاية صحية، معاشات كافية) وتُلقي العبء مباشرة عليها النتيجة أن المرأة لا تتحمل فقط مسؤولية الإنفاق، بل تتحمل أيضًا رعاية الأطفال وكبار السن، مما يعني استنزافًا مزدوجًا يفاقم فقرها ويقيد حركتها في سوق العمل.

وهو ما وصفته بعض الأدبيات النسوية بأزمة إعادة الإنتاج الاجتماعي[18]: أي أن الدولة والنظام الاقتصادي يتركان مسؤولية إعادة إنتاج الحياة اليومية (الغذاء، الرعاية، الصحة) على عاتق النساء، مع تجاهل هذا العمل في الحسابات الرسمية والسياسات الاقتصادية.

2) المساهمة المالية للنساء وفقًا للمستوى الاقتصادي منسوبًا للحد الأدنى للأجور

تكشف النتائج عن علاقة معقدة بين مستوى الدخل وحجم مساهمة النساء في الأسرة. فالنساء اللواتي يحصلن على دخل مساوٍ للحد الأدنى للأجور يقدمن أكبر نسبة مساهمة كاملة (46.6%)، متفوقات على النساء الأعلى دخلًا (21.2%) والأقل دخلًا (31.9%).

[17] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
https://www.idsc.gov.eg/indicatorDetails/160/52/26077

[18] From Austerity and the Social Reproduction Crisis to Women Workers' Struggles in the United States
https://rosalux.nyc/wp-content/uploads/2021/01/RLS-NYC-Arruzza_Austerity_and_Feminism_EN.pdf

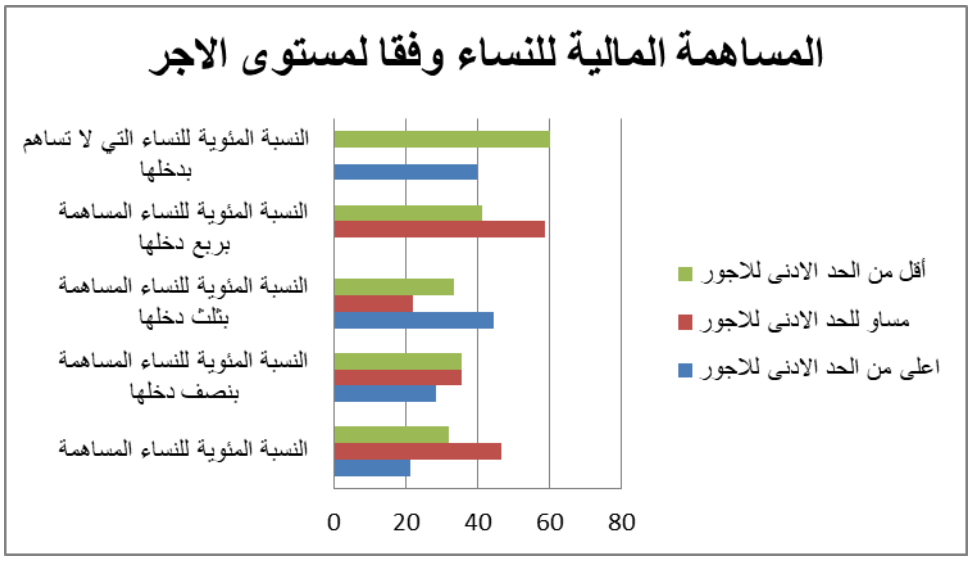

هذا يشير إلى أن القدرة على المساهمة مرتبطة بالضغوط الاقتصادية اليومية والاحتياجات الأساسية للأسرة، وليس بالدخل الفردي فقط.

ووفقًا لبيانات مسح الدخل والإنفاق 2022 (CAPMAS) توضح أن 37.2% من الإنفاق الأسري يذهب للطعام، و18% للسكن والمرافق، ما يفرض على النساء متوسطات الدخل توجيه كل أو جزء كبير من دخلهن لضمان استمرار الأسرة، بينما الأعلى دخلًا يمتلكن مرونة أكبر، والأقل دخلًا يواجهن قيودًا مالية تحد من المساهمة المباشرة.

فالسياسات الاقتصادية القاسية وغياب الخدمات الاجتماعية سببًا مركزيًا في نقل عبء التكلفة إلى الأسر، وبالأساس إلى النساء داخلها، ما يجعل المساهمة الاقتصادية لهن ليست نصيبًا من الاختيار بل استجابة للضرورة.

ومما سبق، يمكننا استنتاج أن النساء، بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية أو مستوى دخلهن، يتحملن أعباء مالية كبيرة ضمن الأسرة، مع تفاوت حجم هذه المساهمة تبعًا للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بهن. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل تؤثر هذه المساهمة الاقتصادية على حجم الأعمال المنزلية والرعائية التي تتحملها النساء يوميًا؟ هذا ما سنحاول توضيحه في السطور اللاحقة.

2) عدد ساعات العمل المنزلي

على الرغم من أن النساء يقدمن مساهمة مالية كبيرة لضمان استقرار ميزانية الأسرة, فإن هذا لا يخفف من حجم العمل المنزلي والرعائي الذي يتحملنه يوميًا. فالمساهمة الاقتصادية تأتي إلى جانب استمرار الالتزامات المنزلية, ما يضع النساء تحت ضغط مزدوج من حيث الوقت والجهد. يعكس هذا الواقع أن المشاركة المالية, مهما كانت كبيرة, لا تعفي النساء من المسؤوليات اليومية لإدارة الأسرة. لتوضيح هذا التوازن بين المساهمة الاقتصادية والأعمال المنزلية, يُعرض الشكل التالي عدد ساعات العمل المنزلي والرعائي التي تقوم بها النساء, ما يبرز استنزاف الوقت والطاقة الناتج عن الجمع بين العمل المالي والعمل غير المدفوع داخل الأسرة.

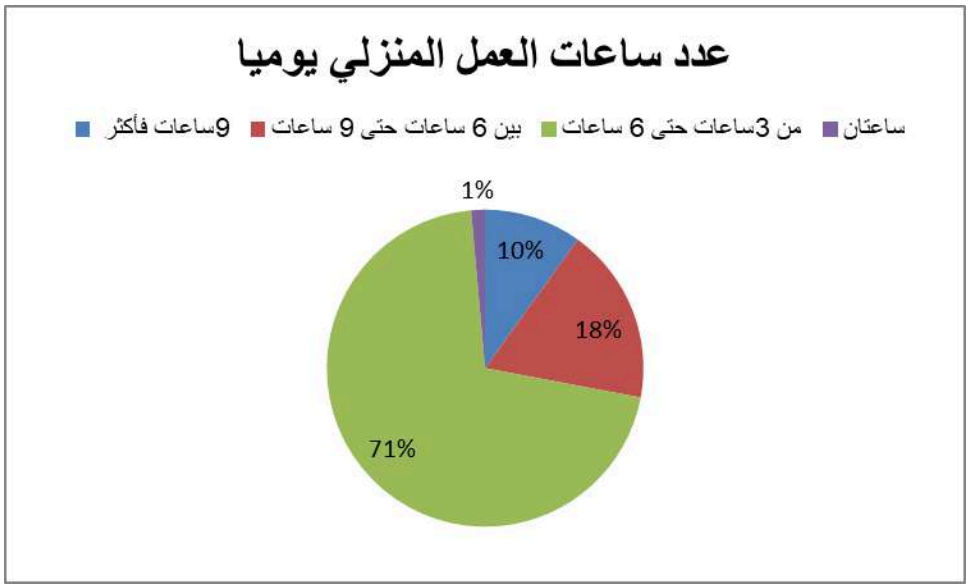

يبين الشكل السابق أن عبء العمل الرعائي غير المدفوع يستحوذ على عدد ساعات طويلة يوميًا من حياة النساء، إذ تقع النسبة الأكبر (71%) في فئة من 3 إلى 6 ساعات، تليها فئة من 6 إلى 9 ساعات بنسبة 18%، بينما تصل نسبة من يقضين 9 ساعات فأكثر إلى 10%. هذا التوزيع يكشف أن الرعاية المنزلية ليست نشاطًا جانبيًا بل "عملًا يوميًا كاملًا", غالبًا ما يُضاف إلى مسؤوليات النساء الاقتصادية. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

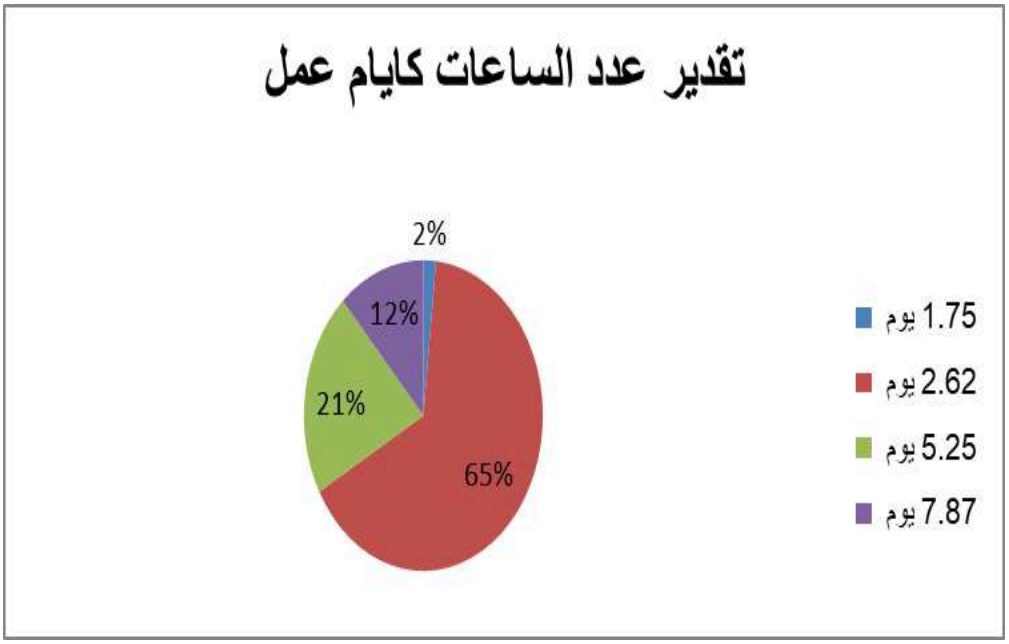

فإذا ما قمنا بتحويل الوقت الذي تقضيه النساء أسبوعيًا في الأعمال المنزلية والرعائية غير مدفوعة الأجر إلى ما يعادله من عمل مأجور على أساس الحد الأدنى للأجر، فإن الصورة تصبح أكثر وضوحًا لمدى الفجوة في التعويض المادي. حيث تُظهر نتائج الاستبيان أن نحو ثلثي النساء 65% يقمن بأعمال تعادل 2.62 يوم عمل مأجور أسبوعيًا، أي ما يقارب 10.5 يومًا إضافيًا في الشهر.

بينما تشير بيانات أخرى إلى أن 21 % يؤدين ما يعادل 5.25 يومًا أسبوعيًا، أي 21 يومًا في الشهر، وهو ما يوازي عمليًا شهر عمل إضافي كامل. أما 12 % فقد وصلن إلى 7.87 يومًا أسبوعيًا، أي أكثر من 31 يومًا شهريًا، بما يعكس عبئًا مضاعفًا يعادل وظيفتين في وقت واحد: وظيفة مرئية ومأجورة (إن وُجدت)، وأخرى غير مرئية وغير معوّضة.

وتتوافق هذه النتائج مع ما أوضحته سلوى العنتري في دراستها حول " تقدير قيمة العمل المنزلي غير المدفوع للنساء في مصر[19]"، حيث قدّرت أن النساء المصريات يخصصن ما بين 34 و 42 ساعة أسبوعيًا للأعمال المنزلية والرعائية غير المحسوبة، وهو ما يعادل وظيفة كاملة ثانية.

[19] https://nwrcegypt.org/wp-content/uploads/2015/03/%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%8A.pdf

وتشير العنتري إلى أن إدماج هذه الساعات في الحسابات القومية كان سيُظهر مساهمة إضافية للنساء في الاقتصاد المصري قد تتجاوز 30% من الناتج المحلي الإجمالي، لو جرى تقييمها وفق الأجور السائدة.

بهذا يمكننا أن نرى بوضوح أن العمل غير مدفوع الأجر أحد الأعمدة غير المرئية التي يرتكز عليها الاقتصاد، بينما تتحمل النساء تكلفته منفردات. كما يتضح التواطؤ بين الرأسمالية كنظام اقتصادي والدولة: فتستفيد الأولى من خفض تكلفة إعادة إنتاج قوة العمل، والثانية تتنصل من مسؤولية تقديم خدمات رعاية عامة (حضانة، رعاية صحية، دعم كبار السن) فيكشف ذلك عن آلية استنزاف مركبة للنساء ليس فقط لأن العمل الرعائي غير مدفوع، بل لأنه لا يُعوض حتى عبر سياسات اجتماعية: لا معاشات كافية، لا دعم حضانات عامة، ولا سياسات وقت عمل مرنة. بمعنى آخر، النساء محاصرات بين "أجر السوق" المنخفض و "أجر المنزل" المعدوم، بينما يظل عملهن هو الأساس الذي يحافظ على استمرار الأسرة والاقتصاد.

ومن هنا تبرز ضرورة الانتقال إلى سؤال آخر: كيف يُعاد توزيع هذا العبء داخل الأسرة نفسها إذ لا يمكن فهم الاستنزاف الكامل للنساء دون النظر إلى توزيع أعمال الرعاية، حيث تكشف بيانات الاستبيان عن تفاوت واضح في أنماط المشاركة بين الأزواج، الأبناء والبنات، والعاملات المنزليات.
هذا الانتقال من حساب حجم العمل غير المدفوع إلى تحليل كيفية توزيعه داخل الأسرة يُظهر بوضوح كيف تتقاطع البنية الجندرية مع الثقافة العائلية في إعادة إنتاج نفس التمييز على مستوى الحياة اليومية.

3) المشاركة في الأعمال المنزلية

يعكس توزيع المشاركة في الأعمال المنزلية حجم الفجوة الجندرية في تحمل أعباء الرعاية والعمل غير المدفوع داخل الأسر المصرية وهو ما يمكن توضيحه وفقًا للشكل التالي:

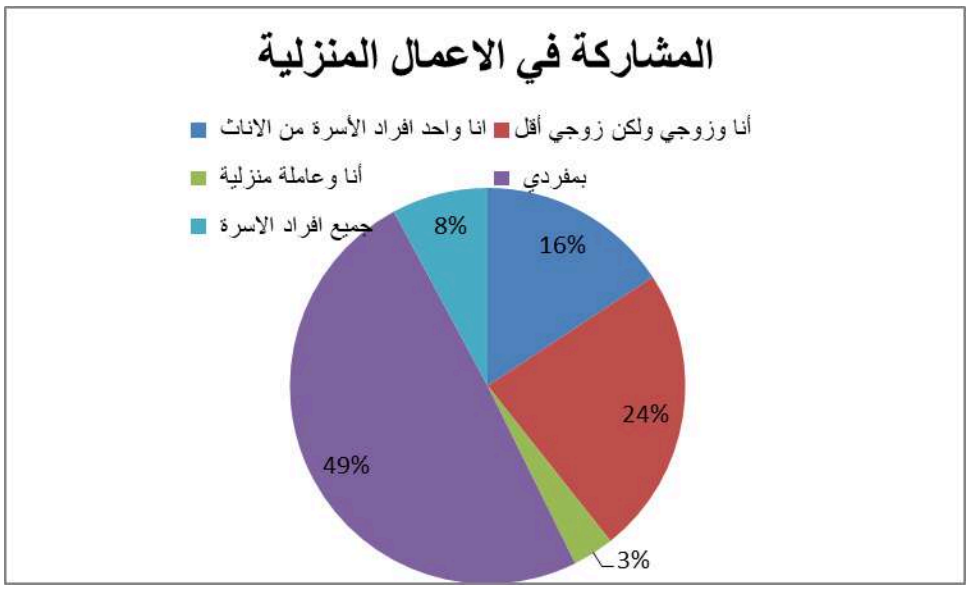

حيث تظهر النتائج أن ما يقرب من نصف النساء (49%) يقمن بالأعمال المنزلية بمفردهن، وهو ما يكشف استمرار الصورة النمطية التي تجعل الرعاية مسؤولية "أنثوية خالصة". أما نسبة 24% من النساء فيتشاركن الأعمال مع أزواجهن، لكن مع إشارة واضحة إلى أن الزوج يساهم بدرجة أقل، وهو ما يبرز اختلال التوازن حتى في الأسر التي تبدو أكثر تقاسمًا للمهام. بالمقابل، فإن 16% فقط صرحن أنهن يتشاركن المسؤولية مع إحدى أفراد الأسرة من الإناث، وهو ما يعكس إعادة توزيع داخلية للعبء بين النساء أنفسهن، وليس بين الجنسين. من اللافت أن نسبة الاستعانة بـ"عاملة منزلية" بلغت 3% فقط، ما يشير إلى محدودية القدرة المادية على شراء خدمات الرعاية في معظم الأسر، خصوصًا في ظل ضعف دخول الطبقة الوسطى. بينما لم تتجاوز نسبة من أشرن إلى أن "جميع أفراد الأسرة" يشاركون في الأعمال المنزلية 8%، وهي النسبة التي تعكس ضعف الثقافة المجتمعية نحو تقاسم عادل للرعاية.

تؤكد هذه النتائج أن الغالبية الساحقة من النساء يواجهن ما يمكن وصفه بـ"عزلة رعائية"، حيث يتحملن الأعباء المنزلية بشكل شبه منفرد أو بمساندة محدودة، وهو ما يرسخ تبعية زمنية ومادية لهن، ويؤثر مباشرة على مشاركتهن في سوق العمل وحصولهن على فرص عادلة.

ومن هنا تكتسب عملية تفكيك المشاركة في الأعمال المنزلية وفقًا لمستوى الدخل، والتعليم، وحجم الأسرة أهمية خاصة، إذ تسمح برؤية أعمق لتقاطعات الجندر مع العوامل الطبقية. فهذه المتغيرات لا تحدد فقط من يشارك في الرعاية داخل الأسرة, بل تكشف أيضًا عن أشكال متعددة من التفاوت في توزيع الوقت والموارد، وكيفية إعادة إنتاج أنماط الاستغلال المنزلي عبر البنية الاقتصادية والاجتماعية الأوسع.

أ) المشاركة في الأعمال المنزلية وفقًا للدخل

كشفت النتائج أن المساهمة المالية لا تعني تحرر النساء من أعباء الرعاية، وإنما تُعيد تشكيل أنماط المشاركة داخل الأسرة. فبينما تتحمل النساء العبء الأكبر في مختلف المستويات, إلا أن توزيع الأدوار يختلف بين الأسر الأعلى دخلًا والأقل دخلًا، حيث تُلقي اعتبارات القدرة المادية بظلالها على كيفية إنجاز العمل المنزلي، سواء بالاعتماد على النساء منفردات، أو بإشراك أفراد آخرين من الأسرة، أو بالاستعانة بخدمات مدفوعة. وبذلك يصبح الدخل عاملًا مؤثرًا في شكل المشاركة, لكنه لا يرفع العبء عن النساء، بل يعيد صياغة كيفية تحمله. وهو ما يمكن تفسيره وفقًا للشكل التالي

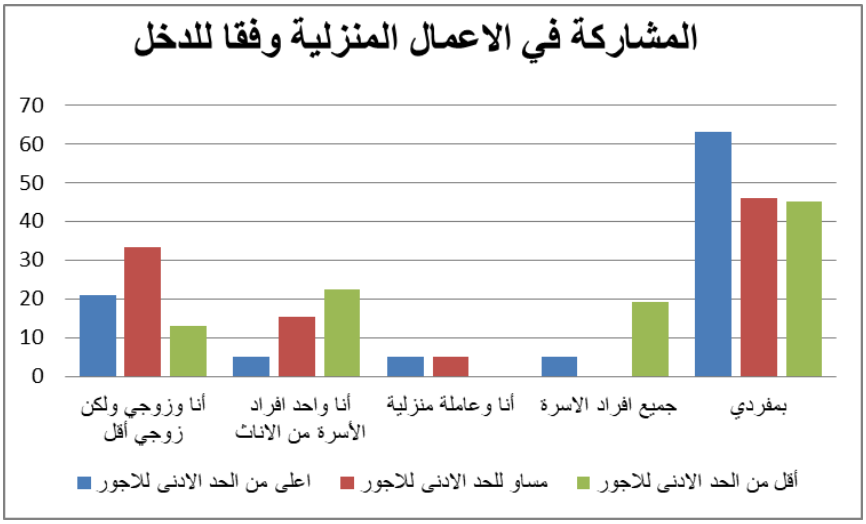

حيث تبرز النتائج اختلاف نمط توزيع الأعمال المنزلية بين الأسر ذات الدخل الأعلى والأدنى, مع انعكاسات واضحة على الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي للنساء. في الأسر ذات الدخل الأعلى, يهيمن اقتصار العمل المنزلي على النساء بنسبة 63.2%، مما يعكس اعتماد الرجل على أداء المرأة للأدوار المنزلية دون مشاركة فعلية, هذا التوزيع يبرز استمرار هيمنة النظام الأبوي والرأسمالي على العمل المنزلي, حيث يتم تحميل النساء عبء كبير بلا اعتراف اقتصادي أو اجتماعي.

في المقابل, تكشف الأسر ذات الدخل الأدنى عن نمط مختلف: نسب المشاركة الجماعية "جميع أفراد الأسرة" و "أنا وفرد من الأسرة من الإناث" تبلغ 19.4% و 22.6% على التوالي، ما يشير إلى تعاون اضطراري نتيجة ضيق الموارد والفقر. هنا لا يمكن الاعتماد فقط على القوة النسائية في أداء الأعمال المنزلية, بل يُجبر جميع أفراد الأسرة على المشاركة لتلبية الاحتياجات الأساسية, نظرًا لعدم القدرة على استقدام عاملة منزلية أو دفع تكاليف خدمات خارجية.

النساء اللواتي يقدمن كامل دخلهن -غالبًا من الشرائح الأعلى دخلًا- يواصلن أعباء الرعاية المنزلية, ليس بدافع نقص الدخل, بل لضبط ميزانية الأسرة. كما توضح دراسة حول "الارتباط بين العمل المأجور وغير المأجور", إن النساء يوازنّ دومًا بين الدخل النقدي وما يمكن ادخاره عبر تقديم خدمات الرعاية منزليًا, أي أن كل ساعة عمل منزلي مجاني تُعتبر توفيرًا ماليًا لتجنب تكاليف حضانة أو مساعدة منزلية أو رعاية صحية. بهذا المعنى, النساء ذوات الدخل المرتفع لا يتوقفن عن الرعاية لأن أجرهن كافٍ, بل أحيانًا يضاعفن ساعاتهن لضبط النفقات الكلية, خصوصًا في ظل ارتفاع تكاليف الخدمات الخاصة في مصر.

وهو ما يتوافق مع مسح استخدام الوقت الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2015,[20] تستغرق النساء العاملات بدوام كامل في مصر في المتوسط حوالي 5.4 ساعات يوميًا في أنشطة الرعاية غير المدفوعة (رعاية الأطفال, الكبار, والخدمات المنزلية), بينما يقضي الرجال

20 جمهورية مصر العربية - مسح استخدام الوقت - 2015
https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/1338

حوالي 42 دقيقة فقط في نفس الأنشطة. فغياب البنية التحتية العامة للرعاية (حضانات, رعاية مسنين, خدمات صحية مجتمعية) يفرض حتى على الشرائح الميسورة تحمل أعباء الرعاية المباشرة بدلًا من الاستعانة بخدمات خارجية مكلفة. كما تتوافق النتائج مع تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الاقتصاد الرعائي في مصر[21]، إذ يوضح أن النساء من الطبقة الوسطى والوسطى العليا يواجهن مفارقة مزدوجة: دخولهن المرتفعة لا تحررهن من الرعاية، بل تدفعهن لاستثمار مزيد من الوقت في أعمال منزلية ورعائية لتقليل الحاجة إلى خدمات السوق الباهظة, وبذلك تصبح الرعاية خيارًا اضطراريًا حتى لدى الشرائح الأكثر قدرة على الدفع.

هذا الفارق الكبير في الوقت يعكس توزيع الأدوار الاجتماعية التقليدية التي تُحمّل النساء الجزء الأكبر من العمل المنزلي والرعائي بدون أجر, مما يؤدي إلى استنزافهن الاجتماعي والاقتصادي المستمر. فالرأسمالية المعاصرة لا تكتفي بدمج النساء في سوق العمل, بل تجعل من دخلهن قناة لإعادة إنتاج أسرهن, وفي الوقت نفسه تستبقي عملهن المنزلي كشرط لاستقرار المجتمع. النتيجة أن النساء ذوات الدخل المرتفع لا يعشن "تحررًا" من الرعاية, بل استنزافًا مضاعفًا: دخل مرتفع يذهب للأسرة وساعات رعاية مجانية تُستخدم كأداة لتقليل النفقات[22] [Fraser, 2016].

فالاستنزاف لا يقتصر على النساء الأفقر أو الأقل دخلًا, بل يمتد أيضًا إلى النساء ذوات الدخل المرتفع. هؤلاء يقدمن المال والوقت معًا, وكأنهن يتحملن "ضريبة مزدوجة": أجر يتحول إلى دخل الأسرة بلا استقلالية ووقت يتحول إلى خدمات مجانية تُعوّض غياب دولة الرعاية. هنا تتجلى بوضوح المفارقة البنيوية للرأسمالية الأبوية: النساء يُشاركن في الإنتاج الرسمي كعاملات بأجر, لكنهن يظلن ملزمات بإعادة إنتاج المجتمع عبر عمل منزلي غير مدفوع.

[21] The Role of the Care Economy in Promoting Gender Equality
https://egypt.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/12/unpaid-care-report

[22] Contradictions of Capital and Care, Nancy Fraser,2016
https://newleftreview.org/issues/ii100/articles/nancy-fraser-contradictions-of-capital-and-care?utm_source=chatgpt.com

النتيجة أن الدخول المرتفعة لا تُترجم إلى تحرر من أعباء الرعاية, بل إلى إعادة توزيع أدوار أكثر استنزافًا, تجعل من النساء –مهما كان موقعهن الطبقي– المورد الخفي لاستدامة الاقتصاد والأسرة.

بعد استعراض أنماط المشاركة في الأعمال المنزلية وفق مستوى الدخل, يصبح من الضروري الانتقال إلى تحليل أثر المستوى التعليمي, باعتباره أحد العوامل المفترض أنها تعيد تشكيل توزيع الأعباء الرعائية داخل الأسرة.

ب) المشاركة في الأعمال المنزلية وفقًا للمستوى التعليمي

رغم ما يُفترض أن يتيحه التعليم من فرص أوسع للمساواة داخل الأسرة, إلا أن البيانات الخاصة بالمستوى التعليمي تكشف أن التعليم لا يُحرر النساء من عبء الرعاية, بل يُعيد إنتاجه في أنماط متباينة. بمعنى آخر, يتحول التعليم إلى أداة لإعادة توزيع غير متكافئ للأعباء, دون المساس بجوهر التراتب الجندري الذي يُبقي النساء في موقع المسؤولية الأساسية عن العمل المنزلي وهو ما يوضحه الشكل التالي:

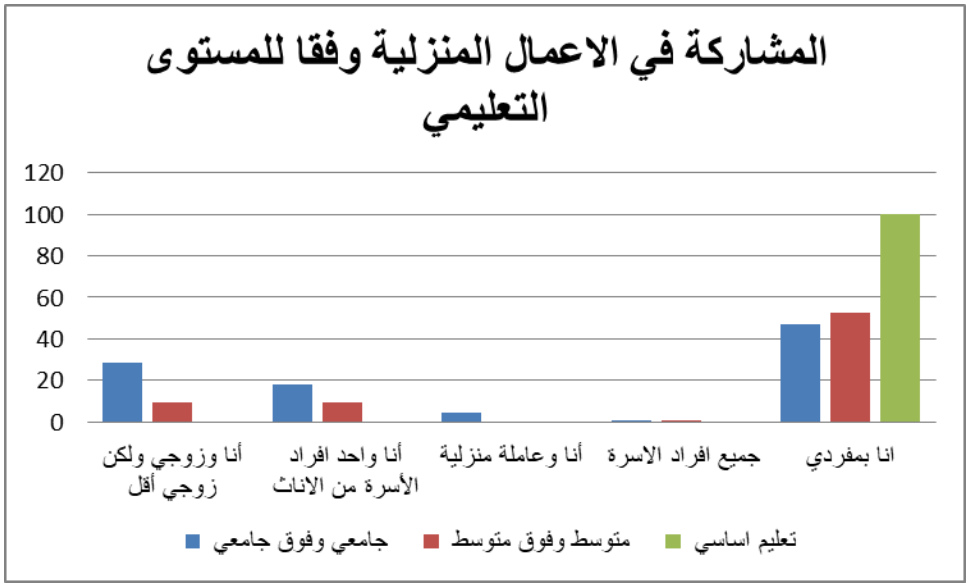

تكشف النتائج عن استمرار التفاوت في أنماط المشاركة الرعائية؛ إذ تُظهر النساء من ذوات التعليم الجامعي وفوق الجامعي قدراً من التنوع في توزيع الأعباء, بين تقاسم محدود مع الزوج (28.3%) أو أحد أفراد الأسرة (17.9%) أو الاستعانة بعاملة منزلية (4.4%), غير أن النسبة الأكبر (47%) ما زلن يتحملن العبء منفردات, وهو ما يعكس محدودية أثر التعليم في إعادة توزيع العمل المنزلي.

وعلى النقيض, نجد أن النساء ذوات التعليم المتوسط يمِلن بدرجة أعلى إلى القيام بالعمل وحدهن (52.3%), مقابل نسبة أقل نسبياً من المشاركة الجماعية (28.5%), ما يشير إلى ضعف شبكات الدعم داخل الأسرة وغياب بدائل مدفوعة. أما النساء ذوات التعليم الأساسي فيظهرن أعلى درجات العزلة, حيث تتحمل 100% منهن الأعباء بمفردهن دون أي دعم, وهو ما يكرس صورة العمل الرعائي كعبء أنثوي خالص كلما انخفض المستوى التعليمي.

فبينما تشير نتائج الفئة الجامعية وما فوقها إلى وجود نسب أعلى من مشاركة الزوج أو الاستعانة بعاملة منزلية, تبقى النسبة الغالبة هي "القيام الفردي النسائي " بما يقارب النصف, ما يعكس استمرار ثبات الأدوار التقليدية رغم ارتفاع المستوى التعليمي. في المقابل, تكشف فئة التعليم المتوسط وما دونه عن معدلات أكبر للمشاركة الجماعية داخل الأسرة, وهو ما يرتبط بغياب البدائل المدفوعة وصعوبة شراء خدمات الرعاية. هذا التفاوت يتسق مع ما تؤكد عليه سلوى العنتري[23] بأن التعليم أو الموقع الطبقي لا يلغيان الطابع غير المرئي للعمل المنزلي, بل قد يغيّران فقط في شكله بين عمل مباشر أو مدفوع. أما سيلفيا فيدريشي[24] فتذهب أبعد, معتبرة أن الرأسمالية تجعل من التعليم والعمل المأجور قناةً لإعادة إنتاج الأسرة, لكنها تُبقي النساء –بغض النظر عن موقعهن الطبقي أو التعليمي– في موقع أساسي لتنظيم الرعاية وضمان استمرارية

[23] تقدير قيمة العمل المنزلي غير المدفوع للنساء في مصر, سلوى العنتري.
https://nwrcegypt.org/%d8%a8%d8%ad%d8%ab-%d8%aa%d9%82%d8%af%d9%8a%d8%b1-%d9%82%d9%8a%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%85%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%b2%d9%84%d9%8a-%d9%84%d9%84%d9%86%d8%b3%d8%a7%d8%a1-%d9%81%d9%8a/

[24] Caliban and the Witch, Silvia Federici
https://theanarchistlibrary.org/library/silvia-federici-caliban-and-the-witch

المجتمع. بهذا المعنى, يظل التعليم عاملًا يعيد تشكيل توزيع الأعباء لا أداة لتحرر النساء من عبء الرعاية.

ج) المشاركة المنزلية وفقًا لعدد أفراد الأسرة

يمثّل حجم الأسرة متغيرًا بنيويًا مؤثرًا في أنماط توزيع العمل المنزلي؛ فكلما تغير عدد الأفراد داخل الأسرة, انعكس ذلك على حجم الأعباء وطبيعة تقاسمها, سواء في اتجاه تكثيف عزلة النساء أو في خلق مساحات أوسع للمشاركة العائلية وهو ما يوضحه الشكل التالي:

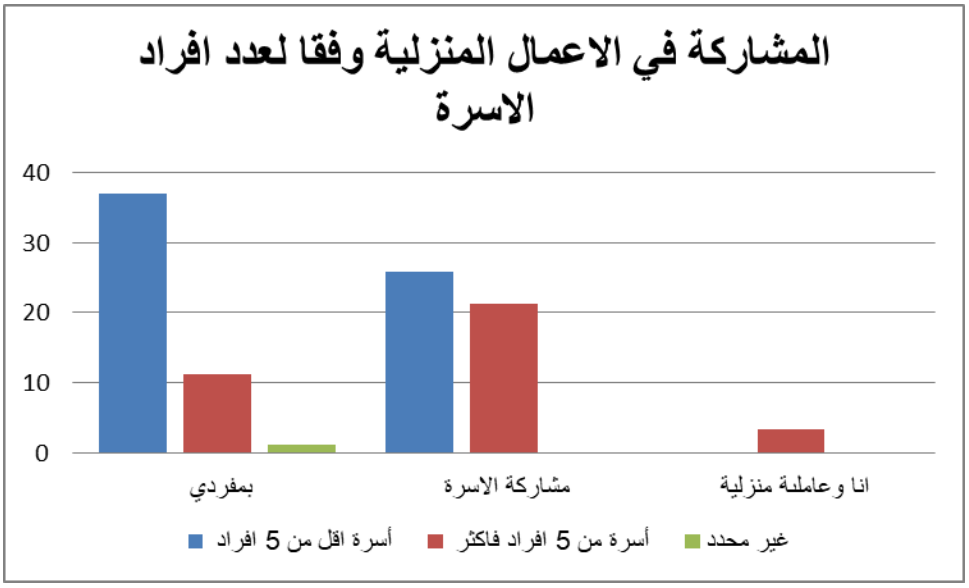

يكشف توزيع المشاركة في الأعمال المنزلية وفقًا لعدد أفراد الأسرة عن ملامح إضافية لعدم المساواة الجندرية في الرعاية. ففي الأسر الصغيرة (أقل من خمسة أفراد) تتحمل النساء العبء بشكل شبه منفرد بنسبة 37.1%, ما يعكس حالة "عزلة رعائية" تتفاقم مع محدودية شبكات الدعم الداخلي. وعلى النقيض, تظهر الأسر الأكبر (خمسة أفراد فأكثر) نمطًا أكثر تنوعًا في توزيع الأعباء؛ إذ تنخفض نسبة النساء اللاتي يعملن بمفردهن إلى 11.2%, بينما ترتفع المشاركة الجماعية داخل

الأسرة إلى 21.3%, مع ظهور محدود للاستعانة بعاملة منزلية (3.4%). هذا التباين يوضح أن حجم الأسرة لا يقلل من أعباء النساء بل يعيد تشكيلها؛ فالأسر الأصغر, رغم قلة الاحتياجات, تدفع النساء لتحمل المسؤولية وحدهن, بينما الأسر الأكبر تفرض بفعل تضخم الأعباء نوعًا من المشاركة أو إعادة التوزيع حتى وإن ظل غير متكافئ.

وممّا سبق نستنتج أن تفاوت المشاركة في الرعاية بين النساء مرتفعات ومنخفضات الدخل أو التعليم لا يعكس اختلافًا في جوهر البنية الجندرية, بل في آليات إعادة إنتاجه, فبالمقارنة بين النساء مرتفعات الدخل واللاتي تملن للعيش في أسر أصغر, والنساء الأقل دخلًا, فإن أنماط المشاركة الرعائية لا تتحدد فقط بقدرة الأسرة المادية, بل أيضًا بتركيبة ثقافية واجتماعية مغايرة. ففي الشرائح الأعلى دخلًا –وغالبًا الأعلى تعليمًا– تميل النساء إلى تحمل الجزء الأكبر من الأعباء بأنفسهن, ليس فقط بسبب غياب مشاركة فعلية من الأبناء أو الأزواج, بل أيضًا لأن هذه الأسر, الأصغر حجمًا عادةً, تُعيد توجيه الدخل نحو الاستثمار في الأبناء عبر التعليم الخاص أو الأنشطة والهوايات, ما يقلل الاعتماد على الخدمات المدفوعة للرعاية المنزلية. هذا التوجه الثقافي–الطبقي يعزز عزلة النساء, حيث يتم الاستثمار في الأبناء[25] و يُفضَّل أن يكرّسوا وقتهم للتعليم أو الرياضة بدلًا من المشاركة في العمل المنزلي, وهو ما يضاعف استنزاف الأمهات حتى في ظل الوفرة المادية.

في المقابل, تكشف الشرائح الأفقر والأقل تعليمًا عن نمط أكثر جماعية في توزيع الأعباء, بحكم الضرورة الاقتصادية من جهة, حيث يعجزون عن استقدام عاملة منزلية أو شراء خدمات خارجية, ومن جهة أخرى بفعل ثقافة الحياة اليومية التي تُشجّع الأبناء على المشاركة العملية في شؤون الأسرة والاعتماد على أنفسهم منذ سن صغيرة. وبهذا يصبح الاقتصاد حاكمًا لطبيعة المشاركة: في الأسر الميسورة, الوفرة المالية تُستخدم لتعزيز فرص الأبناء التعليمية والترفيهية على حساب

[25] A Treatise on the Family, Gary S. Becker, https://www.nber.org/books-and-chapters/treatise-family

مشاركة النساء في الرعاية, بينما في الأسر الفقيرة, ندرة الموارد تُجبر الجميع على المساهمة في العمل المنزلي وإن ظل العبء الأساسي على النساء.

4) نسبة الإنفاق الشخصي وأولويات الإنفاق

يُظهر توزيع نسب إنفاق النساء من دخولهن على أنفسهن صورة معقدة تتراوح بين الضرورة المطلقة والقدرة المحدودة على تخصيص جزء ثابت من الدخل. هذا التوزيع يكشف عن التباين بين النساء وفقًا لمستويات الدخل والمسؤوليات الأسرية, وهو ما يعكس هشاشة القرار الاقتصادي لدى الغالبية مقابل هامش أوسع لدى قلة محدودة. وفقًا للشكل التالي:

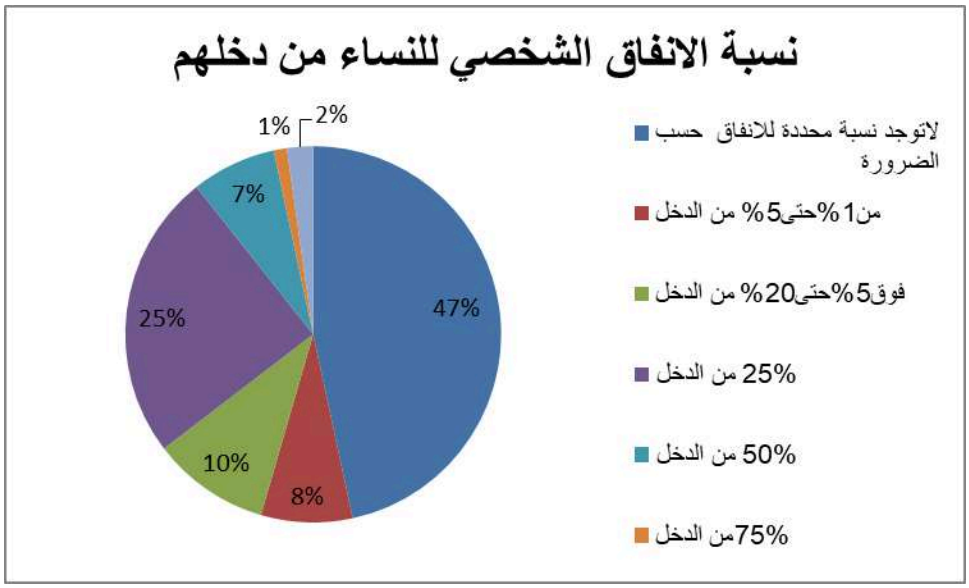

وتعكس البيانات أن غالبية النساء لا يضعن نسبًا ثابتة للإنفاق على احتياجاتهم الشخصية، بل يعتمدن على مبدأ "الإنفاق عند الضرورة" (46.63%)، وهو ما يشير إلى هشاشة الدخول وعدم كفايتها، بحيث يصبح التخطيط المسبق لتوزيعها أمرًا غير ذي جدوى.

أما النسبة الصغيرة التي تكتفي بإنفاق 1–5% من الدخل (7.87%)، فتمثل في الغالب نساءً موجَّهة دخولهن بالأساس إلى التزامات أسرية تفوق قدرتهم على التحكم، أو تعكس محدودية ما يمكن تلبيته من احتياجات شخصية. وفي المقابل، تكشف شريحة 10.11%، التي تخصص ما بين 5–20% من دخلها، عن محاولة للتوازن بين الالتزامات الأسرية والاحتياجات الفردية، وإن ظل الإنفاق مقتصرًا على الضروريات مثل المواصلات والعلاج.

واللافت أن الفئة الأكبر (24.72%) تنفق ربع دخولها (25%) على احتياجاتها، وهو ما يعكس ثقل الإنفاق على الخدمات الأساسية –الصحة والتنقل على وجه الخصوص– كنتيجة مباشرة لغياب التغطية الصحية الكافية ووسائل النقل الآمنة والميسورة.

أما الأقلية التي تنفق بين 50–100% من دخلها (1–7%)، فهي تكشف عن أوضاع شديدة الهشاشة، حيث تضطر النساء لتوجيه معظم أو كل دخلهن إلى تلبية احتياجات أساسية، إما لضآلة الدخل مقارنة بتكاليف المعيشة، أو لأنهن معيلات بشكل كامل دون دعم موازٍ. إجمالًا، تكشف هذه الأنماط عن هشاشة القدرة الشرائية للنساء، وثقل العبء الاقتصادي المرتبط بالخدمات الأساسية، في ظل غياب سياسات حماية اجتماعية فعّالة تحد من الاعتماد على الإنفاق الفردي لتغطية احتياجات الصحة والرعاية والتنقل.

أما عن أوجه الانفاق فيمكن أن نفهمه وفقًا للشكل التالي:

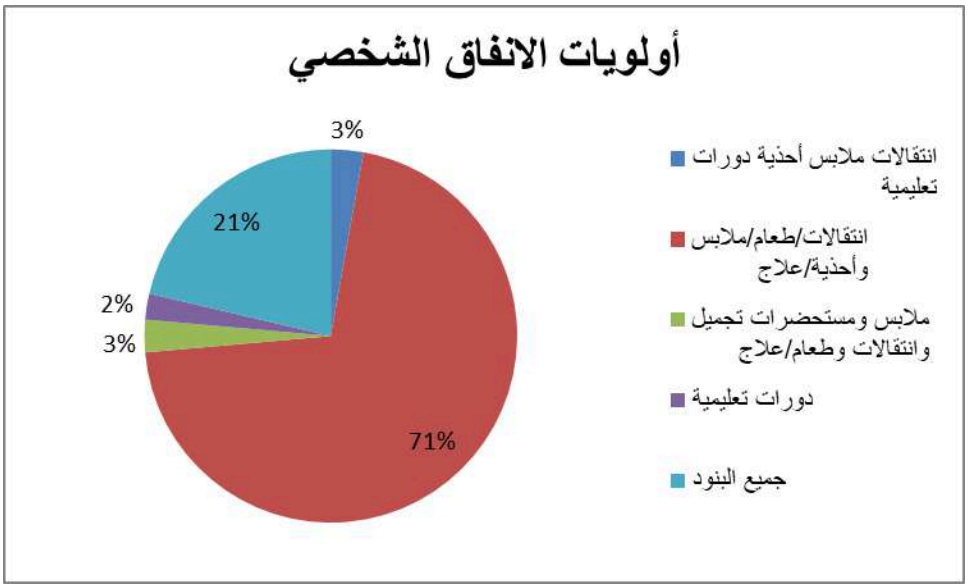

حيث تكشف بيانات العينة عن تركز إنفاق النساء العاملات في بنود أساسية مثل: الانتقالات والطعام والملابس والعلاج بنسبة تصل إلى 70.79%, بينما تتوزع النسبة الباقية على بنود ثانوية مثل: الدورات التعليمية (2.25%) أو بعض البنود المتنوعة التي تشمل الملابس ومستحضرات التجميل والانتقالات والعلاج (2.81%). اللافت أن نسبة 21.35% فقط من النساء صرحن بتحمل نفقات تشمل جميع البنود مجتمعة, وهو ما يشير إلى أن القدرة على تغطية الاحتياجات المتنوعة تظل محصورة في شريحة محدودة.

هذا النمط يعكس بصورة واضحة أثر سياسات التقشف التي تبنتها الدولة منذ منتصف العقد الماضي, والتي أدت إلى رفع أسعار السلع والخدمات الأساسية مثل الوقود, والمواصلات, والأدوية, والغذاء. ومع تآكل الدخول الحقيقية وتراجع الدعم,[26] أصبحت معظم موارد النساء العاملات تُستنزف في تغطية تكاليف المعيشة اليومية الضرورية, على حساب الاستثمار في التعليم والتطوير الذاتي كالالتحاق بدراسات عليا أو كورسات مهنية, وهو ما يحرمهن من تحسين قدرتهن على المنافسة في سوق العمل أو الوصول إلى دخول أفضل.

يضاف إلى ذلك أن النساء كثيرًا ما يعتبرن نفقات أساسية مثل: الفوط الصحية ووسائل المواصلات والعلاج "مصاريف شخصية" وليست مساهمة في ميزانية الأسرة, في حين أنها في جوهرها نفقات ضرورية للصحة والقدرة على الوصول إلى العمل. بهذا, تكشف البيانات كيف تدفع سياسات التقشف النساء إلى تقليص فرصهن في التطوير وإلى تحمّل أعباء مادية غير معترف بها, وهو ما يعمّق من هشاشة أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية.

[26] الحد الأدنى للأجور والعدالة الاجتماعية

https://nwrcegypt.org/labor-equality/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%86%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%88%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9/?fbclid=IwY2xjawNDm45leHRuA2FlbQIxMABicmlkETFaMVhBd2xScmRld1lJVkNuAR4sk3jKBLCcqmrPbHvTPpzvz

5) تأثير الأعمال الرعائية على المشاركة في المجال العام

يشكّل أثر الأعباء الرعائية على مشاركة النساء في المجال العام محورًا أساسيًا لفهم العلاقة بين العمل غير المدفوع والأدوار الاجتماعية والسياسية. فالسؤال هنا لا يتوقف عند حدود المنزل، بل يمتد إلى قدرة النساء على الانخراط في الأنشطة العامة، بما في ذلك التعليم المستمر، والأنشطة النقابية، والسياسية، والثقافية. وهو ما يمكن أن يوضحه الشكل التالي:

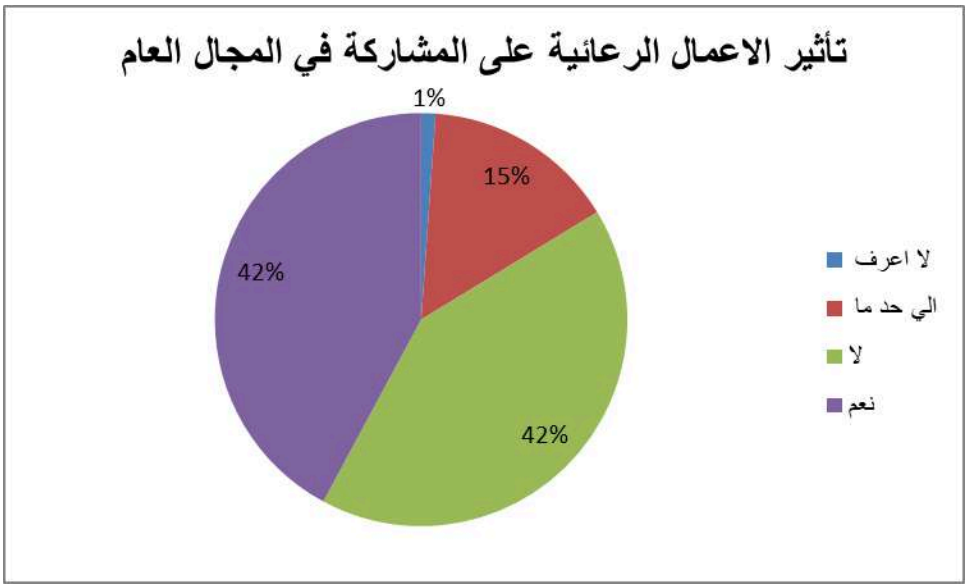

تكشف البيانات والاقتباسات النوعية عن انقسام واضح بين النساء حول أثر الأعباء الرعائية على مشاركتهن في المجال العام. فبينما أكدت نسبة 42% أن هذه الأعمال تعيق بالفعل فرص الانخراط في الأنشطة السياسية أو الثقافية أو الأكاديمية، فإن تجاربهن جاءت مُحمَّلة بدلالات عميقة: فالبعض أشار إلى التوقف عن استكمال الدراسات العليا أو الانسحاب من الأنشطة الثقافية والاجتماعية بسبب ضغط الرعاية المنزلية، فيما عبّرت أخريات عن الاضطرار للتنازل عن الترقيات أو أخذ إجازات بدون أجر والتغيب المتكرر عن العمل، بما يعكس الكُلفة المهنية والاقتصادية المباشرة لغياب بنية دعم اجتماعي للرعاية.

في المقابل, اعتبرت نسبة مماثلة (42%) أن الأعباء لا تؤثر على مشاركتهن العامة, لكن رواياتهن تكشف أن هذا "اللا تأثير" مشروط بالاعتماد على دعم الأبناء أو الأزواج, أو بقدرة استثنائية على تنظيم الوقت والتكيف مع ضغوط مضاعفة. وبين المجموعتين برزت أصوات رأت أن الرعاية تؤثر "إلى حد ما", حيث تعيق استكمال الدراسة العليا أو المشاركة الكاملة في العمل العام, لكنها تتداخل مع عوامل أخرى كطبيعة العمل المرهِقة.

هذه التناقضات لا تعكس فقط تفاوت الخبرات الفردية, بل تكشف عن بنية اجتماعية تُسقِط عبء الرعاية على النساء بوصفه "واجبًا طبيعيًا", وتترك لهن مهمة التوفيق بينه وبين الطموح الشخصي أو المشاركة العامة, وهو ما يُعيد إنتاج حدود غير مرئية لمشاركتهن في المجال العام داخل إطار سياسات نيوليبرالية تتنصل من مسؤوليتها عن تقديم خدمات الرعاية كحق اجتماعي أساسي.

على امتداد المحاور السابقة, تكشّفت صورة مركبة لأوضاع النساء بين المجال الخاص والعام: فمن جهةٍ, أظهرت البيانات كيف أن التعليم أو الدخل أو حجم الأسرة لا يلغون عبء الرعاية بل يُعيدون تشكيل أنماطه, بحيث تبقى النساء في قلب منظومة العمل غير المرئي رغم اختلاف مواقعهن الطبقية والتعليمية. ومن جهة أخرى, أبرزت نتائج الإنفاق كيف يُعاد تعريف الحاجات الأساسية مثل العلاج والمواصلات بوصفها "نفقات شخصية", في ظل سياسات تقشف تُضيّق هوامش الرفاهية وتحدّ من فرص التطوير الذاتي.

أما على مستوى المشاركة العامة, فقد كشفت إجابات المشاركات عن أثر مباشر وغير مباشر للأعباء الرعائية على انخراط النساء في المجال العام, سواء عبر الانسحاب من استكمال الدراسة والعمل النقابي أو عبر التكيف على حساب مضاعفة الجهد الذاتي والدعم الأسري. وبذلك، يتضح أن أعباء الرعاية تظل خيطًا ناظمًا يقيّد حضور النساء في المجالين الخاص والعام على السواء, ويشكّل شرطًا بنيويًا لفهم حدود مشاركتهن.

عقب استعراض حجم المساهمة الاقتصادية والأعباء اليومية المرتبطة بالعمل المنزلي والرعائي, تبرز الإشكاليات القانونية بوصفها أحد أهم العوامل التي تعيد إنتاج اللامساواة بين النساء والرجال.

وفي ضوء هذا التفاوت، يصبح من الضروري الانتقال إلى دراسة الإطار التشريعي والقانوني القائم، لفهم مدى قدرة القوانين الحالية على حماية النساء وضمان الاعتراف بأعمالهن الرعائية.

ثالثًا: نظرة على التشريعات والقوانين

يشكل التشريع مرآة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، ومن ثم يعكس المواقف السائدة تجاه النساء ودورهن في المجتمع. في مصر، يتقاطع قانون العمل والأحوال الشخصية مع تصور المشرع لأعمال الرعاية المنزلية، حيث يُنظر إلى هذه الأعمال غالبًا على أنها واجب نسائي طبيعي، فيؤثر ذلك على صياغة القوانين ويحد من شمولها لحماية النساء في العمل والأجر.

هذا التنميط القانوني والاجتماعي يجعل الرعاية عملاً غير معترف به اقتصاديًا ويضع النساء في مواقع هشاشة مزدوجة: هشاشة اقتصادية نتيجة الأجور المنخفضة أو غير المتساوية، وهشاشة اجتماعية نتيجة تحميلهن العبء الأكبر من العمل المنزلي والرعائي. ويعكس الدستور[27] نفسه هذا التصور، إذ تنص المادة 11 على التزام الدولة بتمكين المرأة من ***التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل***، وهو ما يكرس ضمنيًا فكرة أن الرعاية واجب أسري بالأساس يقع على عاتق النساء، بدلًا من الاعتراف بها كمسؤولية اجتماعية جماعية تتطلب سياسات عامة عادلة، وهذا الإطار يعزز من محدودية المشاركة السياسية للنساء حيث بلغت تمثيل النساء في البرلمان المصري إلى 27%فقط[28]، مما يعكس استمرار تهميش النساء في مواقع صنع القرار، ويحد من قدرتهن على

[27] دستور جمهورية مصر العربية
https://www.presidency.eg/media/46122/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-2019

[28]
https://www.youm7.com/story/2025/5/31/%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%89-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D9%85%D9%86-6-%D8%A5%D9%84%D9%89-27/7005597

التأثير في صياغة سياسات العمل والرعاية. يهدف هذا المحور إلى تحليل كيفية انعكاس التنميط الاجتماعي لأعمال الرعاية على صياغة القوانين, كقانون العمل وقانون الأحوال الشخصية ودراسة أثر ذلك على حماية النساء, وتحقيق العدالة الجندرية في التشريع, مع ربط ذلك بالفجوة الاقتصادية والعبء الرعائي والتمكين السياسي المحدود للنساء.

1) قانون العمل

رغم الدعاية الحكومية [29]المصاحبة لقانون العمل الجديد[30] الذي دخل حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر الماضي حول تمكين النساء وتعزيز مشاركتهن الاقتصادية, فإن الواقع القانوني والاجتماعي في مصر يعكس استمرار تكريس التنميط الجندري وأدوار الرعاية التقليدية, مع غياب الاعتراف المؤسسي بأعمال الرعاية المنزلية. في مصر, فتقتصر إجازة الأمومة على أربعة أشهر فقط, ولا تتاح إجازة الأبوة إلا يومًا واحدًا, كما تقتصر دور الحضانة على النساء وفقًا لشرط عددي مما يتركهن عرضة للاستغلال والتمييز ويكرس الفجوة الاقتصادية والجندرية في سوق العمل.

بالإضافة إلى ذلك, تظل المرونة الوظيفية محدودة جدًا أو غائبة, ولا توجد حماية قانونية للعمل الجزئي أو تعديل ساعات العمل لرعاية الأطفال, بينما تغيب أي آلية رسمية لتعويض سنوات الرعاية غير مدفوعة. ويشير قانون العمل في المادة 55 إلى أن للعاملة بعد انتهاء إجازة الوضع المبينة بالمادة 54 الحق في العودة إلى وظيفتها أو وظيفة مماثلة لها دون الإخلال بأية مزايا كانت مقررة لوظيفتها الأصلية, كما يُحظر فصلها أو إنهاء خدمتها أثناء إجازة الوضع, وحين عودتها من

---

[29] المجلس القومي للمرأة
https://www.facebook.com/ncwegyptpage/posts/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%89-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%8A%D8%B4%D9%83%D8%B1-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%87-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9%D9%87-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84/1249917150032503/

[30] القانون رقم 14 لسنة 2025
https://www.labour.gov.eg/media/0iedik3q/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-14-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2025-%D8%A8%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84.pdf

الإجازة, إلا إذا ثبت لصاحب العمل أن الفصل أو إنهاء الخدمة لسبب مشروع, دون تحديد ماهية هذا السبب, ما يفتح الباب أمام إمكانية الفصل التعسفي للنساء الأمهات. وغالبا ما يتحايل أصحاب الأعمال على الحقوق الأساسية المنصوص عليها, ولا يعد أبلغ من فقدان إحدى عاملات شركة نايل لينين جروب[31] لطفلتها المريضة عقب رفض إدارة الشركة منحها إجازة لرعايتها, فضلًا عن رفض منحها سلفة بعد تأخر صرف المرتبات. كما لم تصادق مصر على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 156 (1981[32]) الخاصة بالعمال ذوي المسؤوليات الأسرية، والتي تقتضي تمكين العاملين من التوفيق بين العمل ورعاية الأطفال أو أفراد الأسرة المحتاجين دون تمييز, مع توفير سياسات عمل مرنة ودعم رعاية الأطفال, وهو ما يترك النساء الأمهات في مصر عرضة للاستغلال, ويعمّق الفجوة الجندرية في سوق العمل, ويجعل التوفيق بين العمل والرعاية مسؤولية فردية تتحملها غالبًا النساء وحدهن.

ولا يمكننا فصل هذا الواقع عن تكريس الأدوار الرعائية للعمل المنزلي غير المدفوع والتمييز تجاه العمل الرعائي المدفوع, حيث يستثني قانون العمل المصري عاملات المنازل من نطاق سريانه, ما يجعل عملهن غير معترف به رسميًا كعلاقة عمل منظمة, ويتركهن في مواجهة هشاشة مضاعفة بحكم النوع الاجتماعي والمكانة الطبقية.

واللافت أن بعض الدول العربية رغم محدودية تجاربها قد خطت خطوات أبعد من مصر, إذ تمنح تونس الأب إجازة أبوة مدفوعة سبعة أيام[33], تمتد إلى عشرة أيام في الحالات الخاصة, بينما تمنح الإمارات الأبوة خمس أيام مدفوعة الأجر[34]، وهي مدد قصيرة وهشة مقارنة بالمعايير الدولية

[31] https://almanassa.com/news/27051

[32] اتفاقية 156 تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للعمال من الجنسين : العمال ذوي المسؤوليات العائلي
https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@normes/documents/normativeinstrument/wcms_c

[33] https://www.wtwco.com/en-us/insights/2024/08/tunisia-substantial-increas

[34] https://www.zimyo.com/middle-east/resources/insights/paternity-leave-i

لكنها تعكس على الأقل إدراكًا مؤسسيًا أوليًا بأهمية تقاسم أعباء الرعاية, وهو ما لا يزال غائبًا تمامًا في مصر. مما يجعل من المفيد النظر إلى تجارب أكثر تقدّمًا، مثل ألمانيا حيث تحصل المرأة العاملة إجازة أمومة (Mutterschutz/Mutterschaftsgeld) مدفوعة بنسبة 100% من الراتب خلال 14أسبوعًا (6 أسابيع قبل الولادة و 8 بعدها), مع حماية وظيفية كاملة, وذلك وفق Mutterschutzgesetz التي تنص في المادة 3 على حماية الأم من الفصل قبل وبعد الولادة، وفي المادة 6 على حق الحصول على إجازة مدفوعة قبل وبعد الولادة[35] و بعد إجازة الأمومة, يمكن للوالدين أخذ إجازة والدية (Elternzeit / Elterngeld) تصل إلى 3 سنوات, تُدفع بنسبة 65–100% من صافي الدخل, ويمكن تمديدها عبر نظام ElterngeldPlus لتغطية فترة أطول, وفق Bundeselterngeld- und Elternzeitgesetz (BEEG), حيث تحدد المادة 4 الحق في Elternzeit لكل من الوالدين حتى عمر 3 سنوات للطفل, والمادة 6 تحدد مدة وبدل Elterngeld, والمادة 15–17 تتيح تمديد الإعانة عند العمل الجزئي[36].

كما توفر ألمانيا ما يمكن أن نطلق عليه بدل رعاية طفل مريض (Kinderkrankengeld[37]) تصل إلى 90% من صافي الأجر عند اضطرار الوالدين لرعاية الطفل المريض, مع حد أقصى 30 يومًا لكل طفل في السنة, وفق Sozialgesetzbuch V (SGB V) المادة 45.[38]

---

[35] Mutterschutzgesetz (MuSchG). 3, 6.
https://www.gesetze-im-internet.de/muschg_2018

[36] Bundeselterngeld- und Elternzeitgesetz (BEEG). 4, 6, 15–17
https://www.gesetze-im-internet.de/beeg/

[37] **هو بدل مالي يُصرف من قبل التأمين الصحي القانوني في ألمانيا لأحد الوالدين عند اضطراره للتغيب عن العمل بسبب مرض الطفل ورعايته، وذلك في حال عدم وجود التزام على صاحب العمل باستمرار دفع الأجر خلال هذه الفترة. يهدف هذا البدل إلى تعويض الدخل المفقود نتيجة الانقطاع المؤقت عن العمل، ويُعد من الآليات القانونية التي تعكس الاعتراف المؤسسي بأعمال الرعاية الأسرية باعتبارها جزءًا من مسؤوليات الوالدين ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية، وقد نظمه المشرع الألماني في المادة 45 من الكتاب الخامس للقانون الاجتماعي (SGB V).**

https://www.tk.de/firmenkunden/versicherung/versicherung-faq/kinderkrankengeld/was-ist-kinderkrankengeld-2037462?tkcm=ab

[38] Sozialgesetzbuch V (SGB V). 45
https://www.gesetze-im-internet.de/sgb_5/__45.html

إضافة إلى ذلك, تشجع ألمانيا العمل الجزئي أو المرن أثناء فترة الرعاية (Teilzeit) مع ضمان حماية الوظيفة وحقوق العمل[39], كما تدخل العمالة المنزلية ضمن الأطر القانونية العامة المنظمة للعمل فتسري قوانين العمل (Arbeitsrecht) على جميع العاملين الذين تربطهم علاقة عمل رسمية, سواء كان العقد مكتوبًا أو شفهيًا مع صاحب عمل مسجل, وينطبق ذلك أيضًا على عاملات المنازل, فالقانون الأساسي للعلاقات العمالية Bürgerliches Gesetzbuch (BGB) ينص بوضوح على أن كل من يؤدي عملًا لحساب آخر ضمن علاقة تبعية مقابل أجر يُعتبر عاملًا, وبالتالي يشمله نطاق الحماية القانونية[40]. وبناءً على ذلك, تتمتع عاملات المنازل في ألمانيا بحقوق أساسية مثل الأجر والإجازة والحق في فسخ العقد وفقًا للإجراءات المنصوص عليها, كما يخضعن لقانون الحد الأدنى للأجور Mindestlohngesetz (MiLoG) 22[41] ومن المهم الإشارة إلى أن هناك تجارب دولية أخرى تقدم نماذج أكثر تقدمًا وعدالة في تقاسم المسؤوليات, غير أننا لن نتوسع في عرضها هنا. وإذا كان الواقع المصري يتسم بالقصور التشريعي والتمييز الجندري, فإن المقارنة مع النموذج الألماني تكشف بوضوح حجم الفجوة, إذ يستمر في مصر تكريس التنميط عبر فرض الأدوار الرعائية على النساء, واستثناء عاملات المنازل من نطاق الحماية القانونية, وغياب الاعتراف المالي أو الإداري بالعمل الرعائي المنزلي, ما يضاعف هشاشة النساء الاقتصادية والاجتماعية ويقيد استقلالهن المهني. في المقابل, يوفر النظام الألماني إطارًا قانونيًا ومؤسسيًا يعترف بأعمال الرعاية كعمل ذي قيمة اقتصادية واجتماعية, ويضمن الحماية للأمهات والآباء على حد سواء, بما يعزز العدالة الجندرية ويدعم المشاركة المتساوية في سوق العمل والحياة الأسرية.

---

[39] Teilzeit- und Befristungsgesetz (TzBfG(
https://www.gesetze-im-internet.de/tzbfg/

[40] Bürgerliches Gesetzbuch (BGB). 611a ff.
https://www.gesetze-im-internet.de/bgb/

[41] Mindestlohngesetz (MiLoG). 22.
https://www.gesetze-im-internet.de/milog/
https://www.youm7.com/story/2022/2/19/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%87%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%88%D9%89-%D9%8A%D9%88%D8%B6%D8%AD-%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A9/5660990

2) قانون الأحوال الشخصية

يُظهر قانون الأحوال الشخصية المصري استمرار غياب الاعتراف الاقتصادي بأعمال الرعاية التي تقوم بها النساء, خصوصًا عند الطلاق. فالحقوق المالية المقررة للزوجة تقتصر على النفقة (مادة 18 مكرر), نفقة العدة (مادة 18 مكرر ثانيًا), والمتعة باعتبارها تعويضًا عن الطلاق التعسفي (مادة 18 مكرر ثالثًا), إضافة إلى الحق في مسكن الحضانة حتى بلوغ الصغير السن القانوني (مادة 18 مكرر رابعًا). بالإضافة إلى مؤخر الصداق إلا أن هذه الحقوق جميعها تُمنح في إطار تبعية المرأة للرجل كمعيل أساسي للأسرة, من دون أي مقابل مادي أو اعتراف بقيمة عملها الرعائي غير المدفوع الذي قامت به خلال سنوات الزواج هذا يعني أن النظام القانوني لا يعوض النساء عن عقود من العمل المنزلي وتربية الأبناء, بل يختزل حقوقهن في إعانات محدودة مشروطة بقدرة الرجل على الدفع, بينما تُظهر التقارير الميدانية أن نسبة غير قليلة من أحكام النفقة لا تُحصّل فعليًا, ما يجعل النساء في مواجهة مباشرة مع هشاشة اقتصادية مزمنة.

وفيما يتعلق بحضانة الأطفال, ينص القانون (المادة 14 من القانون رقم 25 لسنة 1929 المعدل) على ترتيب طويل يبدأ بالأم, ثم أم الأم, ثم أم الأب, ثم الأخوات والخالات والعمات... ولا يأتي دور الأب إلا بعد هذه السلسلة من النساء. ورغم أن هذا الترتيب يُظهر من جهة الاعتراف بقدرة النساء على الرعاية, إلا أنه من جهة أخرى يُرسّخ فكرة أن الرعاية مسؤولية طبيعية وحصرية لهن , بينما يظل الرجل في مرتبة متأخرة باعتبار دوره الأساسي هو الإعالة المادية. الأخطر أن هذا الترتيب لا يمنح الأم ولاية قانونية على أبنائها؛ فهي تُعَدّ حاضنة تؤدي كل أعباء الرعاية والإنفاق الفعلي في حالات كثيرة, من دون أن تمتلك سلطة اتخاذ القرارات الأساسية بشأن تعليم الأطفال أو صحتهم أو أموالهم. كما يبرز هنا غياب ما يُعرف بـحق الكد والسعاية[42], الذي يُقصد به الاعتراف للزوجة بنصيب من الأموال أو الأصول التي ساهمت بشكل مباشر في تكوينها من خلال عملها أو مشاركتها

[42] https://m.youm7.com/story/2022/2/19/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%87%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%88%D9%89-%D9%8A%D9%88%D8%B6%D8%AD-%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A9/5660990

في مشروع مشترك مع الزوج، من دون أن يشمل ذلك إنفاقها على الأسرة أو قيامها بأعمال الرعاية غير المدفوعة ويظل هذا الحق غائبًا عن نصوص القانون المصري حتى اليوم، ما يعني أن مساهمة النساء المالية المباشرة لا يُعترف بها قانونًا، تمامًا كما هو الحال مع عملهن الرعائي غير المدفوع الذي يُقصي بدوره من أي تقدير اقتصادي أو حماية تشريعية.

هذا التناقض يعكس الأساس الشرعي التقليدي الذي يستند إليه القانون، والذي صيغ في مجتمع كان يُفترض فيه وجود رجل معيل قادر اقتصاديًا وامرأة غير عاملة لا تُكلَّف شرعًا لا بالإنفاق ولا حتى بأعمال الرعاية المنزلية، إذ لم تكن مُلزَمة تاريخيًا برعاية الأبناء أو إرضاعهم. لكن الواقع الحالي تغيّر جذريًا: النساء أصبحن معيلات لنسبة كبيرة من الأسر، وكثيرات منهن يتحملن المسؤولية الكاملة عن الإنفاق والرعاية معًا. ومع ذلك لا يعترف بهن القانون كأوصياء على أبنائهن، ولا كصاحبات حق اقتصادي فيما تكوّن خلال سنوات الزواج. بهذه الطريقة يستمر قانون الأحوال الشخصية في تكريس تنميط الأدوار الجندرية وحصر النساء في "عمل الرعاية" غير المعترف به ماديًا، من دون أن يمنحهن أي سلطة مقابلة.

تكشف المقارنة بين قانون الأحوال الشخصية المصري وبعض النماذج الدولية حجم الفجوة في الاعتراف الاقتصادي بأعمال الرعاية والعمل المنزلي. ففي الفلبين، ينص القانون الأسري في حالة المساكنة (المادة 147) [43] على أن العمل المنزلي الذي يقوم به أحد الشريكين يُعتبر مساهمة فعلية في تكوين الملكية المشتركة، ويترتب عليه حق في اقتسام الأصول أو الحصول على تعويض نقدي عند الطلاق أو الانفصال. أما في ماليزيا،[44] يتيح قانون الأسرة الإسلامي للزوجة المطالبة بالحقوق الشرعية من (مؤخر ونفقات) إضافة إلى المشاركة في الأصول، ويقدّر القاضي القيمة

[43] Understanding the Division of Property Under Article 147 of the Family Code for Cohabiting Partners in the Philippineshttps://www.lawyer-philippines.com/articles/understanding-the-division-of-property-under-article-147-of-the-fam

[44] Islamic Family Law (Federal Territory) Act 1984, Malaysia
https://www.fao.org/faolex/results/details/en/c/LEX-FAOC134793/

تبعًا للمدة والجهد المبذول. أما في تونس والمغرب, ورغم تبني قاعدة الذمة المالية المنفصلة, فقد فتحت مدونات الأحوال الشخصية الباب أمام إمكانية اتفاق الزوجين مسبقًا على اقتسام الثروة عند الطلاق بموجب عقد موثق[45]. أما في كندا فهناك ما يعرف بـ"الدعم الزوجي" (Spousal Support) وهو تعويض مالي يُدفع لأحد الزوجين بعد الطلاق أو الانفصال لتعويض الفجوة الاقتصادية الناتجة عن العلاقة الزوجية. يهدف هذا النظام إلى تحقيق قدر من العدالة الاقتصادية وضمان استقرار مالي معقول للطرف الأضعف اقتصاديًا, سواء كان الزوجة أو الزوج, ويُحتسب وفق إرشادات رسمية (Spousal Support Advisory Guidelines)[46] تراعي دخل الطرفين, مدة الزواج, ومسؤوليات الرعاية. وقد يكون الدعم مؤقتًا أو دائمًا بحسب ظروف كل حالة ووفق ما تراه المحكمة مناسبًا. وهو يختلف عن نظام النفقات المعمول به في مصر حيث أن النفقات تضمن فقط الحد الأدنى للاحتياجات الأساسية للمطلقة والأولاد، وتشمل الغذاء والكسوة والمسكن وما يلزم للحياة اليومية وهي مؤقتة بالنسبة للمطلقة، وبذلك تُحرم المرأة من أي حق في المطالبة بتعويض عن مساهمتها غير النقدية أو عملها المنزلي والرعائي خلال سنوات الزواج. دون أي اعتبار لمبدأ اقتسام الثروة أو لتعويض المرأة عن خسائرها الاقتصادية طويلة الأمد الناتجة عن الزواج والانفصال. وفي ألمانيا, يُعالج القانون المدني هذه المسألة عبر إدماج التعويض عن المساهمات الرعائية في ترتيبات الطلاق, حيث تنص المادة BGB 1587 على احتساب التزامات الزوجين في الرعاية عند اقتسام الأصول, كما تقضي المادة BGB 1576 باحتساب سنوات الرعاية

[45] التعويض المادي عن العمل المنزلي غير مدفوع الأجر عند الطلاق من ماليزيا إلى مصر
https://www.academia.edu/58456782/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%88%D9%8A%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A_%D8%B9%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%84%D9%8A_%D8%BA%D9%8A%D8%B1_%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D8%B1_%D8%B9%D9%86%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82_%D9%85%D9%86_%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7_%D8%A5%D9%84%D9%89_%D9%85%D8%B5%D8%B1

[46] Spousal Support Advisory Guidelines, Department of Justice Canada.
https://www.justice.gc.ca/eng/fl-df/spousal-epoux/ssag-ldfpae.html

ضمن معاش التقاعد فيما يُعرف بـ "تقاسم حقوق التقاعد" (Versorgungsausgleich).[47] وهو ما يمكن أن يكون حل مناسب في السياق المصري حيث لا تمتلك غالبية الأسر أي أصول .

في المقابل, يقف القانون المصري بعيدًا عن هذه التطورات, إذ يقتصر على حقوق مالية محدودة للمرأة عند الطلاق, مثل نفقة العدة والمتعة ونفقة الصغار, أو الحق في مسكن الحضانة إن كانت حاضنة ولا يذكر أي نص يتعلق بالاعتراف بالعمل المنزلي أو الرعائي كجزء من تكوين الثروة الزوجية أو كمصدر لحق مالي. ويعود ذلك إلى جذور فقهية تُصوّر عقد الزواج كعلاقة قوامها التبعية: رجل معيل والأسرة تحت ولايته, ومرأة مطيعة مقابل الإنفاق , مع أن الفقه ذاته لم يفرض على النساء شرعًا القيام بأعمال الخدمة المنزلية أو رعاية الأطفال أو حتى الإرضاع دون أجر. هذا التناقض يجعل القانون المصري حبيس تصور تقليدي يتجاهل واقع النساء اليوم, حيث يشكلن معيلات لنسبة متزايدة من الأسر, ويقمن بأدوار رعاية مركبة من دون أن يترجم ذلك إلى حقوق اقتصادية أو مشاركة في الثروة عند الطلاق،، على عكس ما تعكسه النماذج المقارنة.

الخلاصة

تؤكد النتائج ما وصلت إليه الدراسات السابقة من أن المشاركة الاقتصادية للنساء في مصر لا تقتصر على العمل المأجور بل تشمل أيضًا العمل غير المأجور, خصوصًا أعمال الرعاية المنزلية, التي لازالت غير مرئية في الحسابات القومية وغير معترف بها في التشريعات. ورغم أن النساء يساهمن ماليًا بشكل واسع في إعالة أسرهن, إلا أنهن يواصلن تحمل النصيب الأكبر من الأعباء الرعائية, ما يضاعف العبء عليهن ويقيد فرصهن في سوق العمل. وتُظهر نتائج الاستبيان أن أنماط توزيع الرعاية مرتبطة بمستوى التعليم والدخل, حيث تتسم الأسر الأفقر بنوع من المشاركة الجماعية, بينما تتركز الأعباء على النساء في الأسر الأعلى تعليمًا ودخلًا. أما على المستوى القانوني،

[47] Bürgerliches Gesetzbuch (BGB), 1576, 1587.
https://www.gesetze-im-internet.de/bgb/

فإن قوانين الأحوال الشخصية والعمل تستبعد العمل الرعائي من أي تقدير اقتصادي أو حماية تشريعية, وهو ما يترك النساء في حالة هشاشة اقتصادية مزمنة, خاصة في ظل ضعف تحصيل أحكام النفقة وانتشار ظواهر مثل "الغارمات". في المقابل, تُظهر بعض التجارب الدولية الاعتراف بالمساهمة الاقتصادية للنساء سواء في قوانين الأحوال الشخصية، أو عبر سياسات عامة مثل إجازات الأبوة, ودعم حضانات الأطفال, والاعتراف القانوني بالعمل المنزلي. وتوضح هذه النماذج أن إعادة توزيع أعباء الرعاية بين الدولة والسوق والأسرة شرط أساسي لتحقيق العدالة الجندرية والاجتماعية.

حيث أن العمل الرعائي غير المأجور ليس مجرد نشاط أسري بل يمثل ركيزة أساسية لبقاء واستمرار النظام الاقتصادي نفسه, فهو ما يضمن تجديد قوة العمل يوميًا عبر الرعاية والتنشئة، ويمد الرأسمالية بفائض قيمة غير منظور, إذ يسمح لرأس المال بتقليل كلفة إعادة إنتاج قوة العمل وتحقيق أرباح أعلى على حساب استغلال النساء. فبينما يُحتفى بالمشروعات القومية والبنية التحتية كمؤشرات للنمو، يُترك "اقتصاد الرعاية" في الظل، وكأنه شأن خاص لا يستحق الحماية أو التعويض.

هذا الإخفاء البنيوي يجعل من النساء مُنتِجات لثروة غير معترف بها، ويعيد إنتاج فقرهن البنيوي ويكرّس تبعيتهن الاقتصادية والاجتماعية وبذلك فإن تغييب الرعاية من الحسابات القومية والقوانين لا يعكس فقط نقصًا إحصائيًا، بل تحيزًا بنيويًا يخدم استدامة النظام الرأسمالي الأبوي، الذي يبقي مساهمة النساء في الظل ويعيد إنتاج تبعيتهن الاقتصادية والاجتماعية.

فهن ينتجن اقتصادًا مزدوجًا: مرئيًا عبر العمل المأجور المحدود، وخفيًا عبر عمل الرعاية غير المدفوع الذي لا يقل أهمية عن الأول. ما لم يُدمج هذا "الاقتصاد الخفي" في الحسابات والسياسات العامة عبر آليات حماية اجتماعية شاملة وإعادة توزيع للموارد، ستظل النساء يتحملن عبء بقاء المجتمع بينما يُختزلن في صورة "غير عاملات"، ويستمر استغلالهن كشرط ضمني للتنمية الرسمية.

التوصيات

1) الاعتراف القانوني والمؤسسي بالعمل غير المأجور

ضرورة الاعتراف القانوني والمؤسسي بالعمل المنزلي والرعائي غير المأجور كجزء من النشاط الاقتصادي, وإدماجه في الحسابات القومية, بما يستتبع إصلاحات شاملة في القوانين ذات الصلة. يشمل ذلك تعديل قوانين العمل لتبني إجازة والدية متساوية للنساء والرجال, وإلزام أصحاب العمل بتوفير دور حضانة للعاملين والعاملات.

كما يتطلب الأمر إصلاح قوانين الأحوال الشخصية من خلال إعادة النظر في ترتيب الحاضنين لتقليص التمييز ضد الأمهات, وتوسيع ولاية المرأة على أطفالها, والاعتراف بحقها في تقاسم الثروة التي تكوّنت خلال سنوات الزواج. أما على مستوى التأمينات الاجتماعية, فمن الضروري تعويض سنوات الرعاية غير المدفوعة باعتبارها سنوات عمل معترف بها تُحتسب ضمن معاش التقاعد.

2) إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية

إعادة توجيه السياسات الاقتصادية للدولة بحيث تدمج اقتصاد الرعاية كأحد ركائز النمو والعدالة الاجتماعية, بما يشمل زيادة الإنفاق العام على خدمات الرعاية (الحضانات, الصحة, التعليم) واعتبارها استثمارًا في البنية التحتية الاجتماعية, وليس عبئًا إنفاقيًا.

3) إتاحة البيانات والإحصاءات

توفير قواعد بيانات رسمية دورية ومفصلة حول توزيع العمل غير المأجور, وأدوار النساء في الرعاية, ومسوح الوقت وبحوث مفصلة ومقاسه وفقًا للنوع حول الدخل والإنفاق وإتاحة هذه البيانات للباحثين والجمهور, باعتبارها شرطًا أساسيًا لتطوير سياسات قائمة على الأدلة.

4) ورش عمل وحوارات مجتمعية

إطلاق ورش تشاركية تضم العاملات، النقابيات، الباحثات النسويات، وصانعي القرار، بهدف صياغة سياسات بديلة تراعي البعد الجندري وتعيد توزيع أعباء الرعاية بين الدولة والسوق والأسرة.

5) إدماج النوع الاجتماعي في التعليم

تحديث المناهج الدراسية والتدريبية لإدماج مفاهيم المساواة الجندرية وقيمة العمل الرعائي, بما يساهم في تفكيك الصور النمطية منذ المراحل التعليمية الأولى.

6) تحديث الأدبيات والخطاب النسوي

تعزيز الإنتاج البحثي النسوي حول اقتصاد الرعاية وربطه بالبنية الطبقية والسياسات النيوليبرالية, بما يوفر بدائل فكرية وسياسية ويُعيد تأطير النقاش العام حول العدالة الاجتماعية والجندرية.

7) إدماج عاملات المنازل

إدراج عاملات المنازل ضمن نطاق قانون العمل المصري والتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 الخاصة بالعمالة المنزلية.

الملاحق

1) التوزيع الجغرافي للمشاركات في العينة

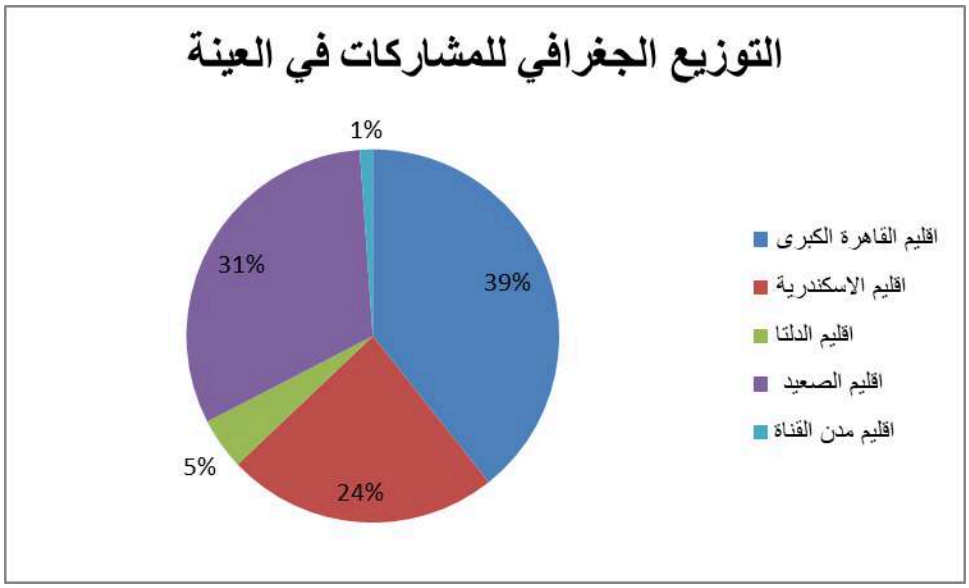

2) التوزيع العمري للمشاركات في العينة

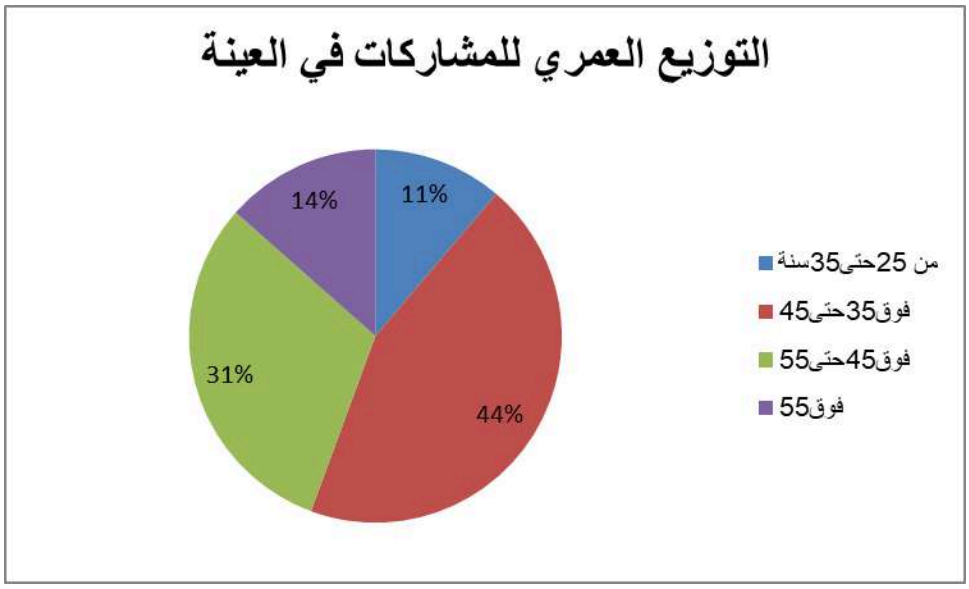

3) توزيع المشاركات وفقًا للحالة الاجتماعية

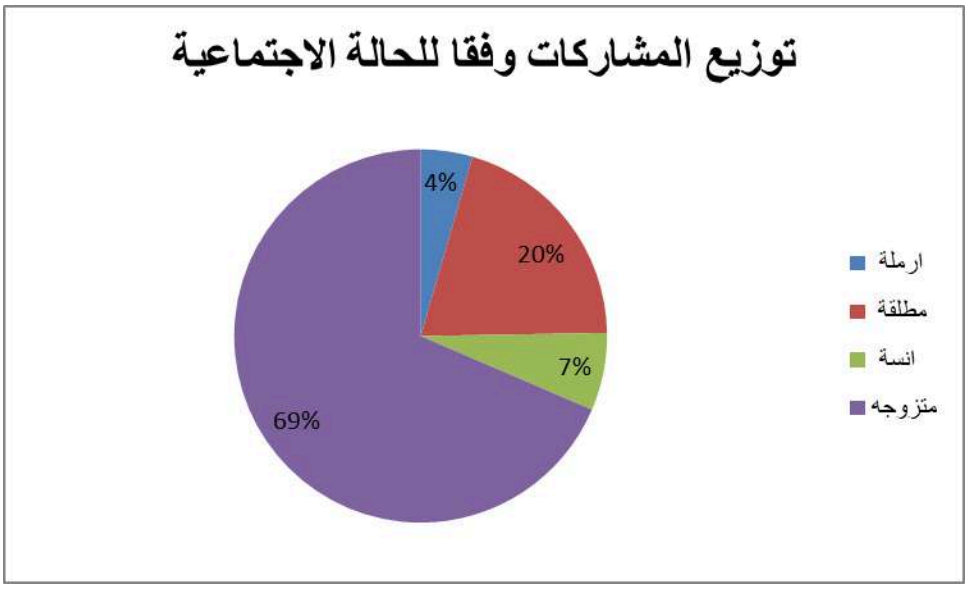

4) توزيع المشاركات وفقًا للقطاع العاملات به

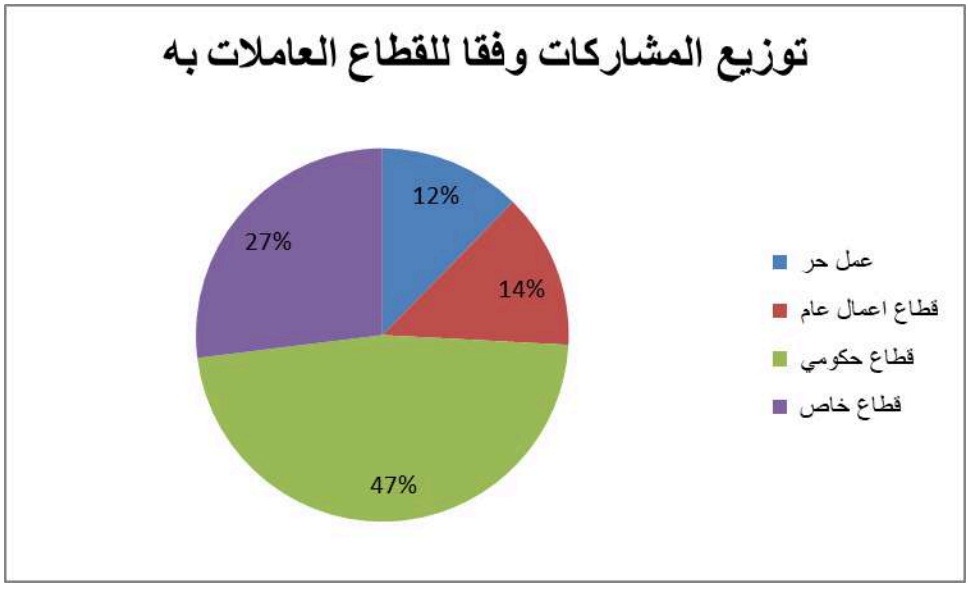

5) توزيع المشاركات وفقا للدخل

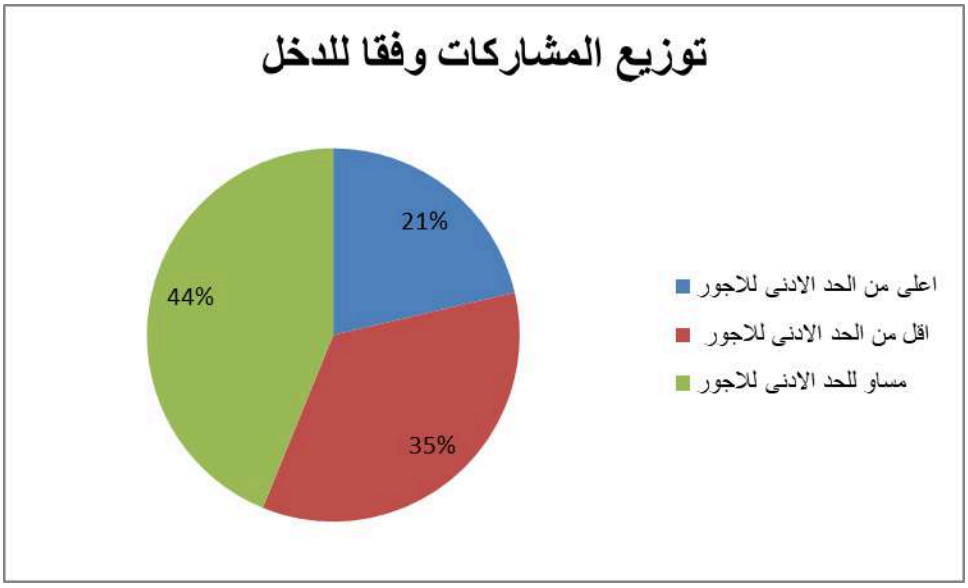

6) المساهمة المالية للنساء داخل الأسرة

أ

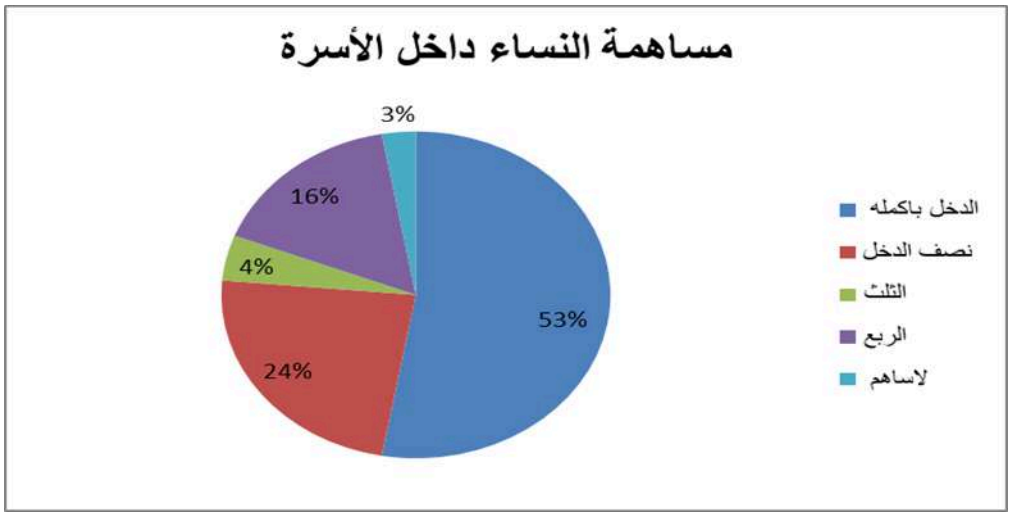

ب

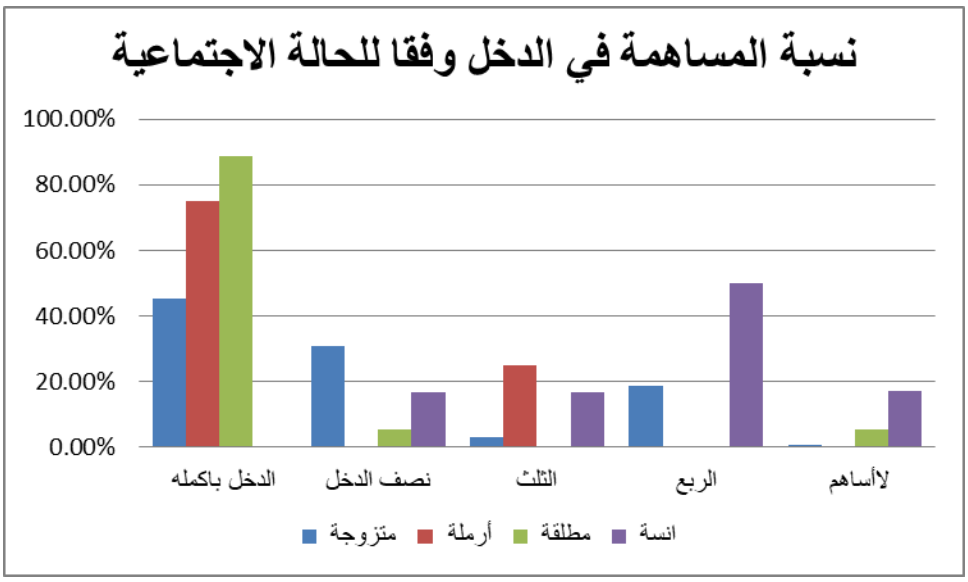
نسبة المساهمة في الدخل وفقا للحالة الاجتماعية
100.00%
80.00%
60.00%
40.00%
20.00%
0.00%
الدخل باكمله
نصف الدخل
الثلث
الربع
لأساهم
متزوجة
أرملة
مطلقة
انسة

ت

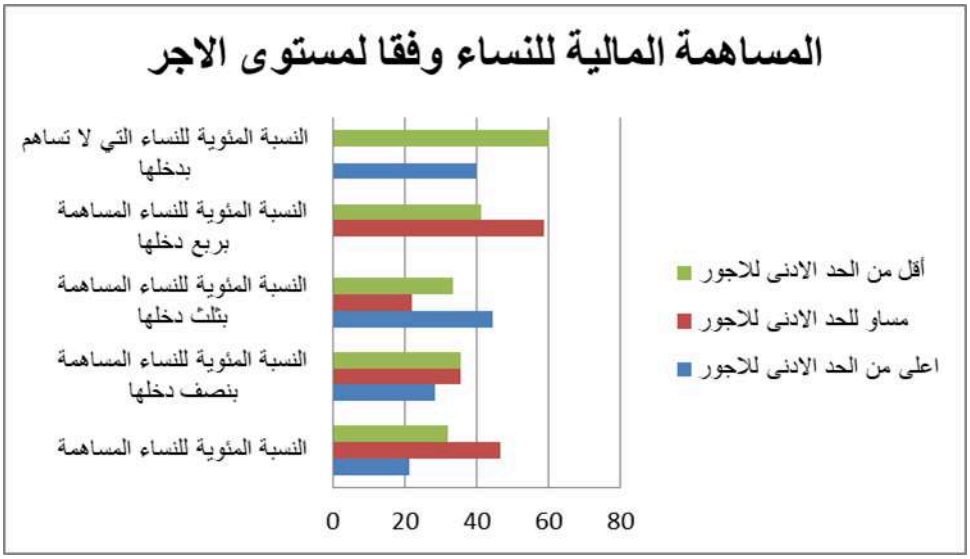
المساهمة المالية للنساء وفقا لمستوى الاجر
النسبة المئوية للنساء التي لا تساهم بدخلها
النسبة المئوية للنساء المساهمة بربع دخلها
النسبة المئوية للنساء المساهمة بثلث دخلها
النسبة المئوية للنساء المساهمة بنصف دخلها
النسبة المئوية للنساء المساهمة
0
20
40
60
80
أقل من الحد الادنى للاجور
مساو للحد الادنى للاجور
اعلى من الحد الادنى للاجور

7) عدد ساعات العمل المنزلي

أ

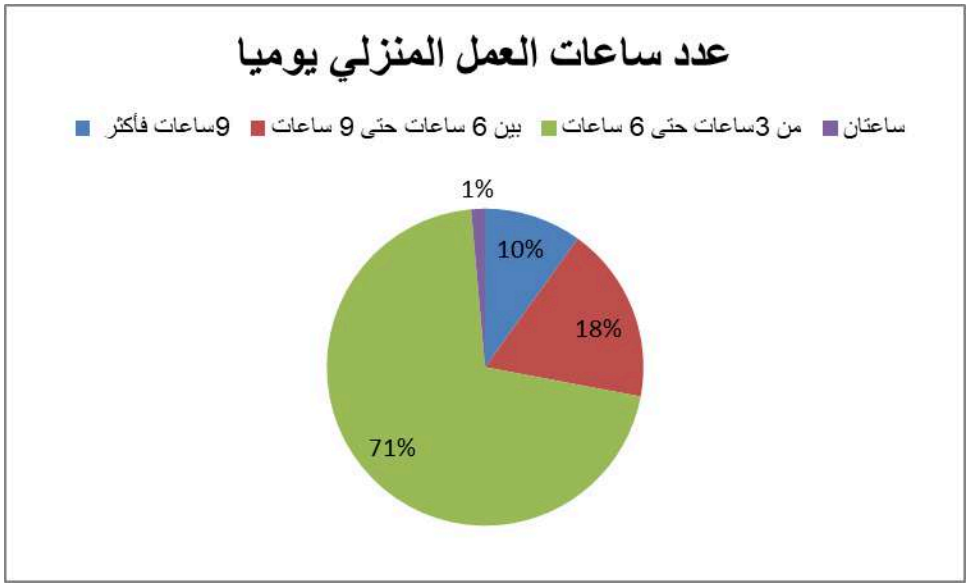

ب

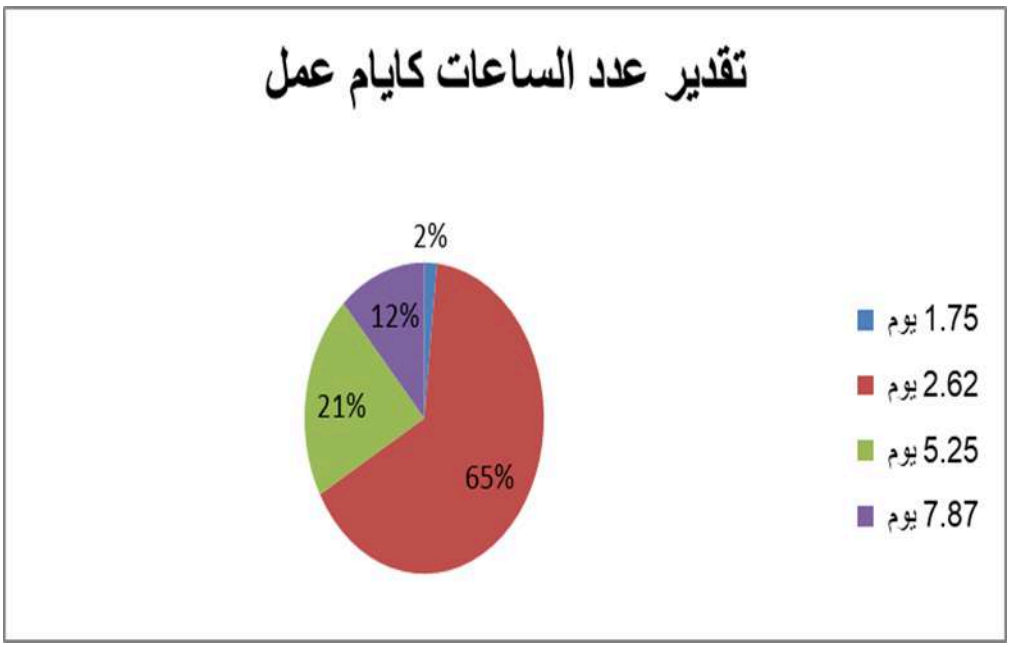

8) المشاركة في الأعمال المنزلية

أ

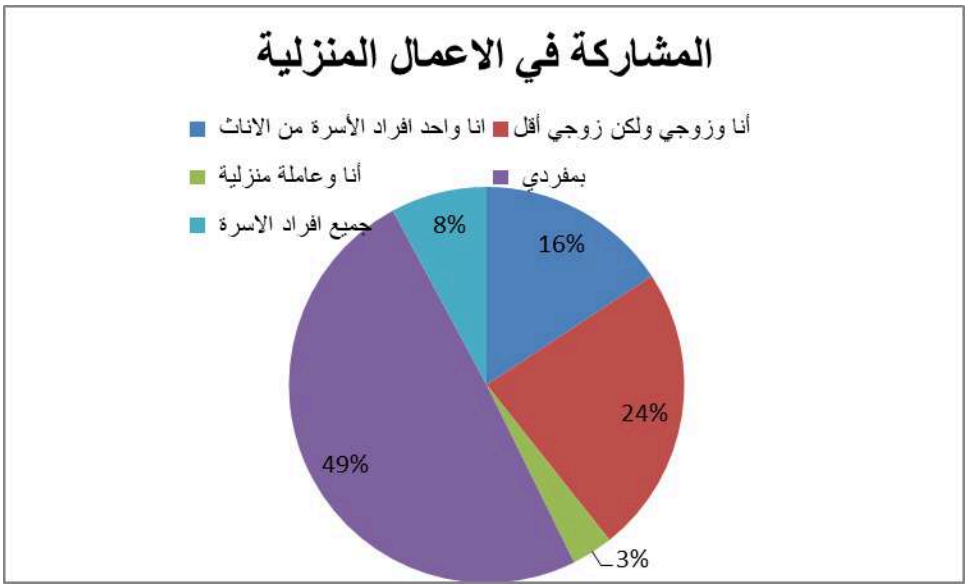

ب

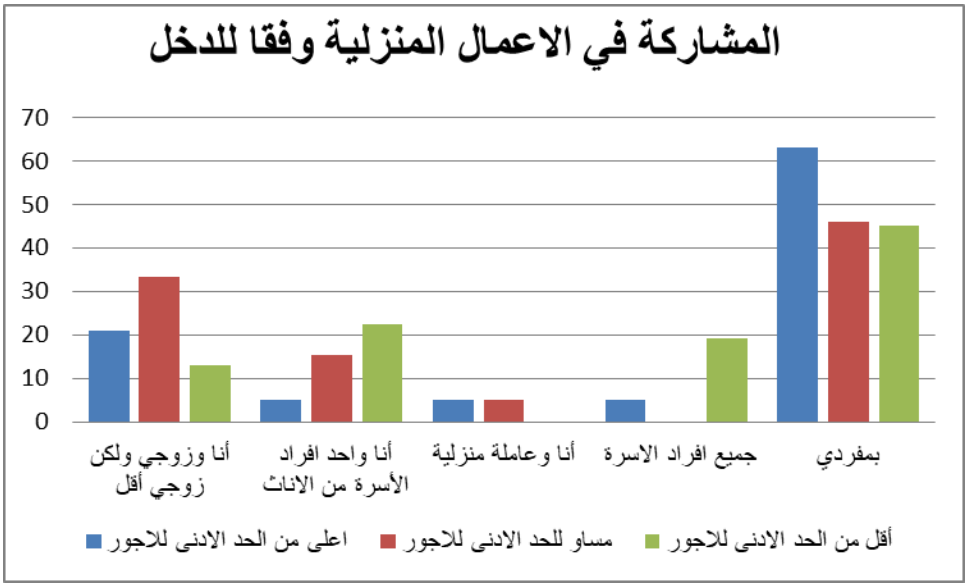

ت

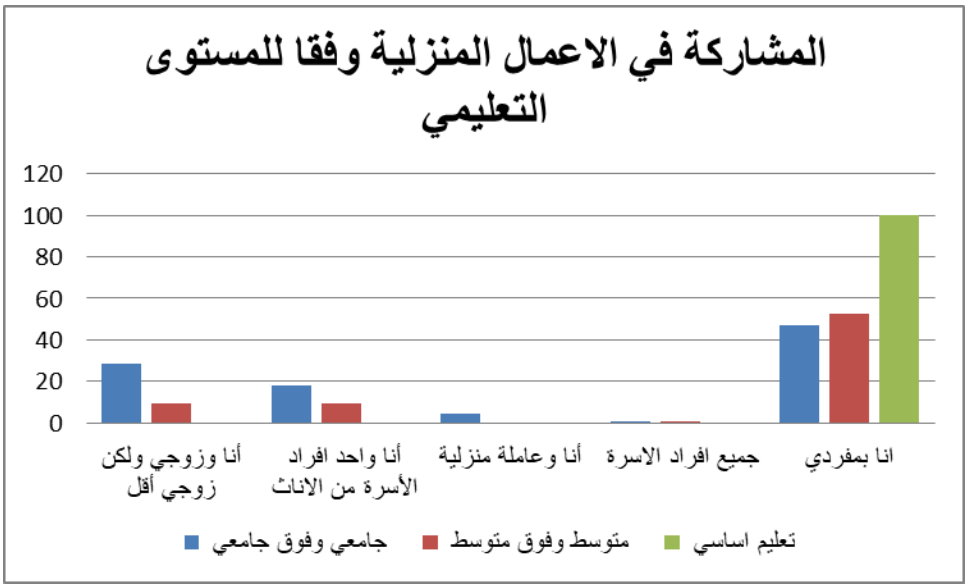
المشاركة في الاعمال المنزلية وفقا للمستوى التعليمي
120
100
80
60
40
20
0
أنا وزوجي ولكن زوجي أقل
أنا واحد افراد الأسرة من الاناث
أنا وعاملة منزلية
جميع افراد الاسرة
انا بمفردي
جامعي وفوق جامعي
متوسط وفوق متوسط
تعليم اساسي

ث

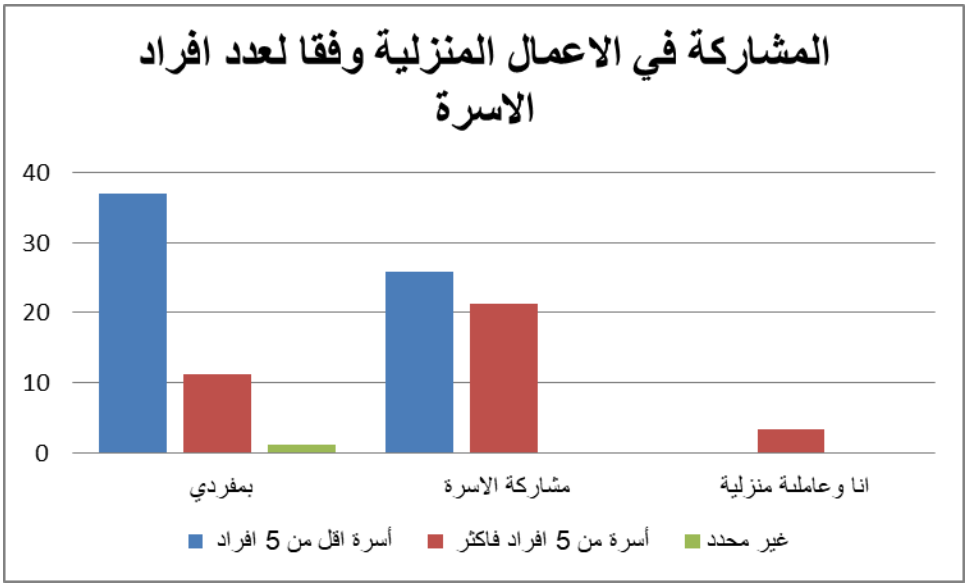
المشاركة في الاعمال المنزلية وفقا لعدد افراد الاسرة
40
30
20
10
0
بمفردي
مشاركة الاسرة
انا وعاملة منزلية
أسرة اقل من 5 افراد
أسرة من 5 افراد فاكثر
غير محدد

9) نسبة الإنفاق الشخصي من الدخل

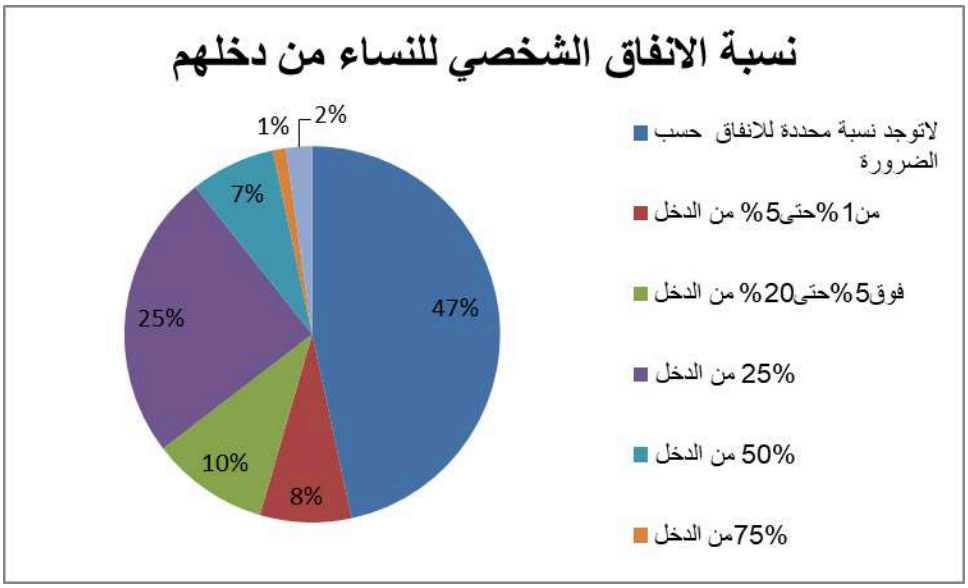

10) أولويات الإنفاق الشخصي

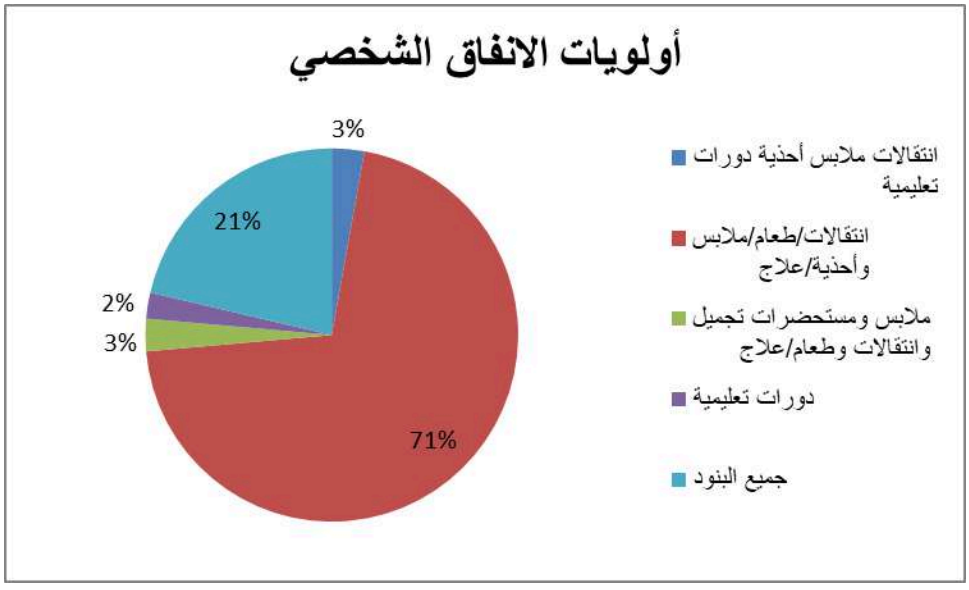

11) تأثير الأعمال الرعائية على المشاركة في المجال العام

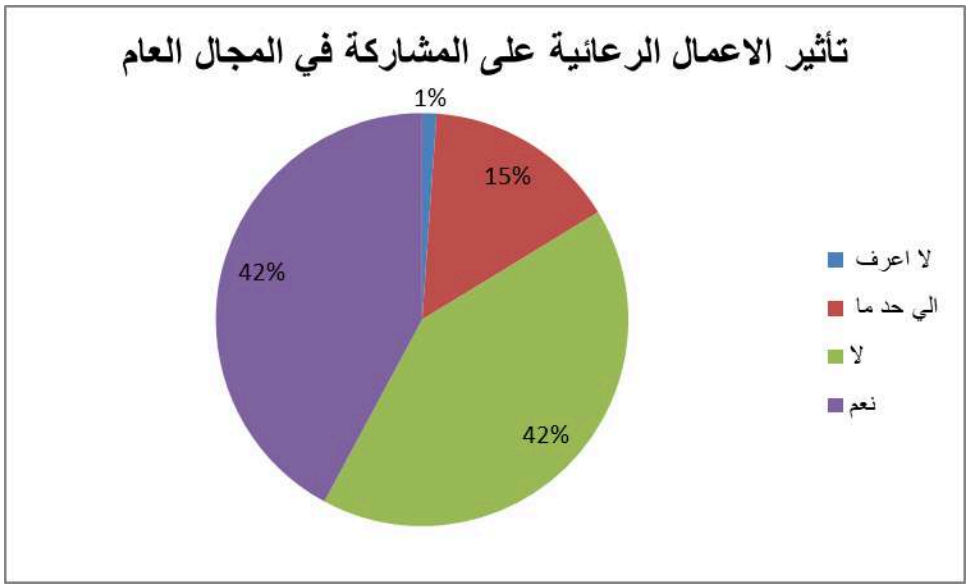

"المرأة تضحي بكل وقتها لرعاية
أسرتها ولا تلقى
أي تقدير"

"قانون الأحوال الشخصية
قانون مجحف"

"الراتب الذي تحصل عليه المرأة
أقل من الرجل لأنها لا تحصل
على الترقيات والحوافز مساواة
بالرجل بسبب الإنجاب وإجازات
رعاية الطفل"

"أنا باخد نفقة من 10 سنين
700 جنيه فقط
ومعايا أولاد في الثانوية والجامعة
للأسف معاناة"

"المرأة لا تأخذ حقها"

"أنا زعلانه على نفسي جدا
أقدم الكثير للأسرة ولا أحد
يهتم باحتياجاتي.
أنا مطحونه"

"تقدم كل ماتملك على مدار
حياتها لبيتها ولكن ليس هناك
غطاء تشريعي يحميها من غدر
الرجل والحفاظ على وجودها
بالمنزل بمعنى الباب يفوت
جمل"